المحاضرة الأولى:

الجزائر قبل الاستقلال

1) التعريف بالاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي:

عرفت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بالمكانة المحترمة و السيادة بين دول البحر الأبيض المتوسط باعتبارها الأكثر حيوية للحركة الاقتصادية و التجارية و منبعا للأمن السياسي و الاقتصادي الذي كان يرجع إلى قوتها الاقتصادية المرتبطة بمستويات التقدم في ذلك الوقت، حيث أنها كانت دولة مكتفية ذاتيا و مصدرة للغذاء و دولة دائنة لفرنسا.

كان مستوى التعليم في الجزائر أعلى من معظم الدول الأوربية و الإفريقية الراجع إلى توفر المؤسسات التعليمية و الثقافية، كما أن تنوع الأنشطة الإقتصادية أدت إلى التطور التدريجي لمستويات المعيشة وجعل سكان المدن و الأرياف متماسكين و منسجمين فيما بينهم.

و باختلال الأمن الإقليمي في المجال الحيوي بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827 و الذي أدى إلى تنامي التحالفات الدولية الاوربية و اشتداد الصراع الدولي العسكري، استغل الاستعمار الفرنسي هذه الأوضاع و احتل الجزائر بأبشع الوسائل، و استنزف الثروات و الموارد الجزائرية، و دمر و قضى على البنيان الاجتماعي و الثقافي و الديني للمجتمع الجزائري.

i. النشاط الاقتصادي للجزائر 1830 ـ 1962

عرف الاقتصاد الجزائري أنذاك بالزراعة و الرعي و التجارة، و لكنها كانت موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث ركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها بشكل كامل، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على الملايين من الهكتارات من أخصب الأراضي و أقربها إلى الساحل و طرد أصحابها منها.

و يمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر سنة 1940كانت تقدر ب10[1]ملايين هكتار استولى الفرنسيون على 6،7 مليون هكتار أي نسبة 67% منها، إلى جانب الكثير منهم كانوا يمارسون أعمالا أخرى من الصناعة و التعدين و التجارة، أما الباقي فكانت عبارة عن أراضي قليلة الخصب و الإنتاج.

[1] أسامة صاحب منعم " الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال" مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية, ص223.

كان يرتكز النشاط الزراعي في الجزائر على إنتاج الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور، إذ أنه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية، حيث وصلت المساحة الخاصة لزراعته 400 ألف هكتار أنذاك، كما اهتم الاستعمار الفرنسي بزراعة الخضروات كالبطاطا و البقوليات و انتاج الحبوب بأنواعها، و هذا ما أدى إلى زيادة الصادرات الجزائرية و توجيهها إلى الأسواق الفرنسية.

و من جانب آخر كانت المحاصيل الصناعية تحظى بأهمية كبرى نظرا لأهميتها في الصناعة الفرنسية، كزراعة القطن و التبغ و الفلين و الأرز و الصنوبر...حيث أن الاستعمار الفرنسي سمح للشركات الفرنسية بالهيمنة على مساحات كبيرة من الغابات الجزائرية التي أصبحت ملكا للحكومة الفرنسية منذ 1851 و بلغت قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا 1949 :64مليون فرنك

و جراء الاستعمار الفرنسي، انتشرت ظاهرة تحول عدد كبير من ملاك الأراضي إلى أجراء في أراضيهم، حيث وصلت نسبتهم إلى 60%، و زيادة عن ذلك حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور و الدعم مما دفع المزارعين الجزائريين إلى مستويات الفقر المدقع.

وصلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي و الحيواني الجزائري من 1880 إلى 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1،5% سنويا في حين أن نسبة السكان الجزائريين تجاوزت 1،8%، و بالتالي زيادة الإفتقار إلى المواد الغذائية الأساسية.

و بالتالي، كانت نسبة 72% من الجزائريين يعيشون على الفلاحة مقابل 16% من الأوربيين، و لكن نسبة ملكية الأراضي الصالحة للزراعة هي 109هكتار لكل أوربي مقابل14 هكتار فقط للجزائريين.

و لقد زادت حدة الاستيطان على حساب الأراضي الزراعية، فقي 1929وضعت الإدارة يدها على 318770 هكتار، وفي سنة 1934 تم بناء972 قرية استيطانيه، و نصب فيها 150500 مستثمر ساعدهم على استثمار 1650000هكتار.

ii. خصائص الاقتصاد الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي

يمكن ذكر بعض خصائص الاقتصاد فيما يلي[2]:

1.الاختلال الهيكلي والازدواجية القطاعية.

2.توقيف وتعطيل عملية النمو التكاملي الداخلي وتسريع وتيرة النمو الاندماجي السلبي

في الاقتصاد الفرنسي والسوق الخارجية في بعض الفروع.

3.تزايد حدة التفصل الداخلي والتفكك في الاقتصاد المحلي.

4.زوال وتدمير معظم المهن والحرف والصنائع وتهميش بعضها الآخر بصورة يجعلها غير قادرة على التوسع والتطور والنمو عبر الزمن.

5.تحويل الفائض الاقتصادي وحرمان الاقتصاد الوطني من منافع إعادة استثماره لمدة تزيد 130 سنة.

6.زيادة حدة تدويل الاقتصاد الجزائري في الفروع الأساسية المتطورة الزراعية والمعدنية و الطاقوية.

7.زيادة حدة التأثر بالتقلبات في الاقتصادات الخارجية و نقل آثارها السلبية.

8.الاختلال في توزيع الثروات والدخول وانعكاساتها على مستوى الحياة للأغلبية الساحقة.

9.انعدام التوازنات الجهوية والإقليمية (الشمال، الجنوب، المدينة والريف.)...

11.انعدام التوازنات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية.

11.تحول مركز اتخاذ القرارات الاستراتيجية عبر الزمن إلى الاقتصاد الفرنسي سواء تعلق الأمر بقرارات الاستثمار أو الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك وبروز أسواق

الطلب التابع وأسواق العرض التابع.

[2] بلقاسم ميسوم،"سياسة فرنسا الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر في الفترة 1954/1930"، مجلة الانسان والمجتمع، العدد6، جوان 2013، ص57.

12.صياغة الحياة الاقتصادية بالتشريعات والقوانين والأنظمة المستمدة من تجربة التطور الاقتصادي الفرنسي.

13. محيط اجتماعي يتميز بالازدواجية في القيم والسلوك والعادات والتقليد بين أقلية صغيرة وأغلبية ساحقة ويتميز بمزيد من السيطرة الثقافية والهيمنة السياسية.

iii. أثر الحرب العالمية الثانية

الزراعة: كانت للحرب العالمية الثانية نتائج كارثية و أصبحت المواد الغذائية مقدرة و مقننة بدقة، و كل ما كان متوفر كان يرسل إلى الحرب، و انتشر الفقر و الجوع و التدهور الصحي، مما أدى إلى ظهور السوق السوداء. و باعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا، تأثرت هي الأخرى بهذه الحرب العالمية بسبب تجنيد الفلاحين و حرمان عدة عائلات من أفرادها.

و بالرغم من أن المحاصيل الزراعية لسنة 1939 التي كانت تقدر ب24مليون قنطار و التي كانت تعتبر ممتازة، إلا أنها كانت غير كافية للسنوات الموالية، حيث وصلت في سنة 1945 إلى 5ملايين قنطار، و هذا ما أدى إلى ظهور المجاعة. كما تم تقنين مواد أخرى كالسكر و الزيت و القهوة، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفلاحين و العمال البسطاء و انجر عن نقص اليد العاملة توقف العديد من المشاريع الخاصة بتهيئة المساحات القابلة للري، كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات.

كان معدل مداخيل الفلاحين الجزائريين لايتجاوز22000فرنك في حين كانت مداخيل الأوربيين870000فرنك و هذا ما أدى إلى انتشار الفقر و البطالة، مما أدى إلى النزوح الريفي و الهجرة إلى فرنسا، حيث بلغ عدد المهاجرين إلى فرنسا سنة 1954، 600ألف.

و بالتالي، يمكن القول أنه منذ أزمة 1929 و إلى غاية الاستقلال، تميزت الزراعة بالجزائر بالركود، و أدى نزع الأراضي من أهلها إلى وجود أغلبية السكان في فقر مدقع، و مستوى معيشي وضيع نتج عنه تفشي الأمراض و المجاعة، في حين أن أقلية المستعمر تتنعم من خيرات البلاد.

الصناعة: شهدت الصناعة نقصا كبيرا في البلاد، حيث وصل عدد العمال في هذا المجال سنة 1939 إلى 70000عامل بما في ذلك عمال المناجم، و خلال هذه الفترة، تم التخلي عن عدة مشاريع كانت تهدف إلى بناء معامل. كما أن الحرب العالمية الثانية قد أزمت الوضعية الاقتصادية للجزائريين في الأرياف و المدن.

من جهة أخرى، تعمد الاستعمار الفرنسي من ابعاد الصناعة في الجزائر خوفا من مزاحمتها للمصانع الفرنسية، فالتصنيع يغير حتما سوق اليد العاملة الجزائرية، باغراء العمال الجزائريين على العمل الصناعي المرتفع الأجر، و يبعدهم عن العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل الأجور المنخفضة، مما لا يخدم مصالح الإدارة الفرنسية.

تمثلت الصناعة في الجزائر في بعض المجالات غير المهمة كالزيت و الصابون و التبغ و الصناعات التقليدية النسيجية، و صناعة الخمور. فإلى غاية 1954 كان 3/4 من الجزائريون يعيشون من الزراعة، و الربع الآخر غير مزارعين لا يعملون.

التجارة: احتكرت الإدارة الفرنسية قطاع التجارة بالجزائر، أين أصبحت التجارة الداخلية و الخارجية على يد الأجانب, ففي سنة 1954 بلغت الواردات الجزائرية 218 مليار فرنك في حين قدرت صادراتها ب 140 مليار فرنك، و كان ذلك جراء الصفقات الخاسرة، و احتكار فرنسا لمنتجات الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود ما يعوض هذا النقص من سياحة أو استغلال الجزائريين لأموالهم في الخارج، و حتى أن مقدرتهم على الشراء و الإنتاج كانت ضعيفة.

كان القانون الفرنسي يفرض على الجزائر عدم مباشرتها أي عملية نقل بحري للأشخاص أو البضائع إلا على السفن الفرنسية، احتكارا لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث كانت الجزائر جزءا نت فرنسا و كانت تباع السلع الجزائرية في انجلترا و غيرها من الدول على أنها بضائع فرنسية, و كانت الرسوم الجمركية مرفوعة في حالة نقل البضائع بين الجزائر و فرنسا ذهابا و ايابا.

iv. المرحلة ما بين 1955 –1958 :

كانت الإجراءات المتعلقة بالترقية الاجتماعية المتخذة خلال هذه الفترة تهدف خاصة إلى قطع الجزائريين عامة، والشباب خاصة عن الثورة. كانت السلطات الاستعمارية في الجزائر تتجاهل البعد الوطني، وكانت رؤيتها تتخلص فيما يلي: إن مشكل الجزائر ليس سياسيا وإنما هو أساسا مشكل اقتصادي واجتماعي. فالبطالة هي

سبب الثورة ولهذا قررت السلطات الفرنسية بأن تعطى الأولوية لمكافحة البطالة حتى لا يتوجه الفقراء إلى تعزيز صفوف «الخارجين عن القانون». وسيسمح بعث الاستثمارات والترقية الاجتماعية «للفرنسيين المسلمين» بعزل جبهة التحرير الوطني عن الشعب ثم القضاء عليها عسكريا بعد ذلك.

في هذا السياق عرض فرانسوا ميتران، الذي كان حينها وزيرا للداخلية، في 5 جانفي 1955، أمام مجلس الوزراء برنامجا واسعا للإصلاحات. ونشير إلى أنه تم في الحين إنشاء مدرسة للتكوين الإداري تهدف إلى تسهيل حصول المسلمين على مناصب مسؤولية في الوظيفة العمومية لضمان بقاء الجزائر الفرنسية.

كان الرفع من مناصب العمل، بين 1955 و1958 ليس في الإدارة فحسب، بل كذلك في النشاطات غير الفلاحية (تجارة، صناعة، بناء، أشغال عمومية) المترتبة عن إجراءات الترقية الاجتماعية، يندرج في الخطة التي حددت معالمها الحكومة الفرنسية لإبقاء الجزائر وضعها الاستعماري.

الجدول رقم1: تطور القطاعات الأساسية ما بين 1950 /1958

	1950	1954	1955	1956	1957	1958
القطاع الفلاحي	39.4%	36.7%	34.2%	36.4%	35.1%	30.9%
القطاع الصناعي	24.1%	24.3 %	24.4%	22.7%	21.5%	22.4%
القطاع التجاري	36.5%	39.0%	41.4%	40.9%	43.4%	46.7%

المصدر : د.عبد اللطيف بن شنهو "تكون التخلف في الجزائر محاولة دراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين 1962/1830" الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979، ص349.

v. مشروع قسنطينة (1959–1963)

كان مشروع قسنطينة الذي أعد انطلاقا من «آفاق عشارية» وبدأ تطبيقه في عز حرب التحرير الوطني، والذي أعلن عنه ديغول نفسه، يهدف إلى بعث الاقتصاد وخلق 400000 منصب شغل لتصرف الشباب الجزائري عن الثورة، والقضاء على دعمه الفعلي أو المحتمل لجبهة التحرير الوطني، وذلك بمحاولة ملأ الفراغ السياسي الذي خلقه اندلا ع الثورة.

وقد تم اتخاذ إجراءات مغرية في هذا الشأن (مساعدات مالية، تخفيضات جبائية، فتح الأسواق الفرنسية...إلخ)

و لكن بالرغم من أن سياسة دعم تراكم رأس المال في الصناعة لم تكن النواة الأساسية للسياسة الاقتصادية، فإنها أخفقت حسب النتائج المتحصل عليها و التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تنفيذ خطة قسنطينة في القطاع الصناعي

قطاعات اقتصادية	استثمارات			استخدام		
	أهداف الخطة	الانجازات الفعلية (1961/12/31)	الانجازات الجارية	أهداف الخطة	الانجازات الفعلية (1961/12/31)	الانجازات الجارية
صناعة غذائية	240	%9,5	%16,4	15000	%2,6	
مواد البناء	260	%11,5	%27,5	14500	%7,8	
مناجم و مقاطع حجر	154	%20	%74	300		
صناعة الية و كهربائية	620	%16,2	%27,5	39300	%10,4	
صناعة كيمياوية	48	%28.5	%50	5300	%8,5	
نسيج و جلود	343	%6,5	%9,8	16800	%4,8	
صناعات متنوعة	302	%7,4	%10,5	11600	%7,5	
المجموع	2043	%12,9	%25,5	113000	%7,9	%13

المصدر: عبد اللطيف بن شنهو، مرجع سابق, ص406.

ترك الفرنسيون كذلك للجزائريين مشاريع المدى لآفاق 1970 يوفر مشاريع للجزائر المستقلة، نتج عنهما تقوية آليات التبعية الاقتصادية التي تمثل اتفاقيات إيفيان الإطار الرسمي لها، والمثال على ضمان المصالح الاقتصادية الاستراتيجية لفرنسا.

و مما سبق، يمكن القول بأن الظروف الاقتصادية التي عايشتها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي كانت في مجملها تحت المستوى المطلوب نظرا للسياسة الاستعمارية المطبقة على هذا الميدان حتى تتحطم الشخصية الجزائرية.

المحاضرة الثانية:

الجزائر بعد الاستقلال

خرجت الجزائرمنتصرة1962 من حرب تاريخية قدمت فيها الغالي و النفيس من أجل الحرية والسيادة و هو مبتغى الشعوب المحتلة. و في مقابل هذا النصر ورثت الجزائر بلدا مدمرا في مختلف الميادين سواء كان في الصناعة, التجارة أو الزراعة.

كانت مهمة القادة الجزائريين شاقة تمثلت في وضع الأسس الأولى لاقتصاد مزدهر و قادر على التكفل بالحاجيات الهائلة لأمة ناشئة و متعطشة للالتحاق بركب الأمم الحرة و المتطورة الديمقراطية.

فقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

تم انشاء بنك الجزائر المركزي الذي يعد الرمز السياسي للسيادة الوطنية يوم 1962/12/13, من خلال القانون رقم 144.62[3], و عليه باشرت الجزائر مسارا طويلا حول التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أولا من خلال انشاء شركات وطنية تتكفل بالمضي بالاقتصاد الوطني نحو الأمام و وضع القواعد الأساسية لتقدم البلد.

فقد تحصلت الجزائر على استقلالها و لكن لم تحصل على استقلالها الاقتصادي و هذا راجع إلى أن هذه الفترة لم تسمح للجزائر للتخلص نهائيا من التبعية الاقتصادية ليس فقط مع فرنسا و لكن مع النظام الرأسمالي و هذا ما أدى بها إلى المرحلة الاشتراكية و هذا الأسلوب تمثل فيما يسمى : التسيير الذاتي .

إن الواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا، لذا سنحاول من خلال مداخلاتنا أن نتطرق الى واقع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

1) ماهية النظام الاشتراكي:

أ. مفهوم النظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

[3] وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال, ص1

ب. نشأة النظام الاشتراكي:

لقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين متعارضتين متناقضتين و هيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة والحكومات. وطبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 / 10 / 1917 في روسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي، ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

ت. أسس النظام الإشتراكي :

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي :

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** تعد الأراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الإنتاج، ملكًا للدول، وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.
- **التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي** : التخطيط هو عملية حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للإمكانيات التي يجب استغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.
- **زوال المنافسة التجارية:** أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعًا.

ث. أهداف النظام الاشتراكي:

يطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.
- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.
- توفير الخدمات المجانية: تعليم، صحة...الخ.
- القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة.

2) الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال:

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962وضعا صعبا للغاية حيث ان سبع سنوات من الحرب و التخريب الاستعماري دمرت بموجب البنية التحتية و الهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات 1961 _ 1962 و سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، و قد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة و زادت تعقيدا وتجلى ذلك في مايلي:

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، و قد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل و إمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % منهم أميون
- أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، و في جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية
- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، و بموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35 % و في نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55%
- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة• .

الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي و الأمامي بينها، أما لمؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية و تفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات.

- فجر الاستقلال كانت الزراعة و الخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و 20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهومG.Debernisفي حين نجد الصناعة الغذائية

المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45 %من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

أ) **فترة الانتظار:**

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)[4]. تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، فهي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و تميزت بما يلي[5]:

- الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.
- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار و تركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع.
- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة و توفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري و بين حاجيات المواطنين
- ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:

✓ **التسيير الذاتي**: للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب . مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي.

✓ **إنشاء دواوين وطنية** :مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و

[4] كربالي بغداد " نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية" مجلة العلوم الانسانية ، 2005، ص 3

[5] http://www.ouargla30.com/t14097 consulté le 17/01/2018

تسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية

- ✓ **إنشاء شركات وطنية:** سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات
- ✓ **تأميم الأملاك الاستعمارية:** التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية و البنوك سنوات 1967/1966
- ✓ **الرقابة على السياسة النقدية و المالية:** و ذلك بإنشاء البنك المركزي 1963، الدينار الجزائري 1964.

لقد اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة" الصناعات التصنيعية "والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث . فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة.فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسي دوبرنيس Debernis[6] الذي يرى أن[7] ":الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات وباستطاعتها تحقيق أهدافها....وسيكون من المؤسف أن تضيع هذه الثروات. "فنمط التنمية المقترح من طرف Debernis يقوم على فكرة إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات والتي سميت مجتمعة" بالصناعات التصنيعية"، ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد.

إن الاهتمام بالسياسة التصنيعية والتفضيل الذي شاهدته من خلال تخصيص حصص مالية معتبرة على حساب القطاعات الأخرى، عمل على اتساع الفجوة بين القطاع الصناعي الحديث والقطاعات الأخرى التي ألفها المجتمع الجزائري ولزمن طويل .فأهم القطاعات المتأثرة بتلك السياسة التنموية يمكن ذكر القطاع الزراعي .هذا الأخير الذي عرف نوع من الإصلاحات الرامية إلى خدمة الأرض وبطريقة جماعية تحت غطاء الثورة الز ا رعية، ومبدأ الأرض لمن يخدمها.

[6] "واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة" أ.د. مراد مولاي حاج، جامعة وهران، مجلة علم الاجتماع ، ص 7

و يعتبر Gerard Debernis صاحب النموذج النظري الاشتراكي المضم للاقتصاد الجزاري (نظرية الصناعات المصنعة [8]) و الدي استمد افكاره من نظرية اقطاب النمو التي وضعها

Francois .perroux التي تهدف الى انشاء صناعة ثقيلة و محركة و مؤثرة على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بهدف انشاء صناعات اخرى كالصناعة الميكانيكية و الحديدية باندماج اقتصاد التضامن للنهوض بهده القطاعات.[9]

ب) التطبيق الفعلي للصناعة المصنعة في الجزائر.

اتصفت هده المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية، منها : المخطط الثلاثي الاول (1967-1969) و الرباعي الاول (1970-1973) و الرباعي الثاني : (1974-1977).

الجدول رقم 3:حجم الاستثمارات خلال المخططات الثلاثة الأولى

المخطط	الفترة	الاهداف الرئيسية و الوسائل	حجم الاستثمارات (مليار د ج)
المخطط الثلاثي	(67-69)	استثمارات موجهة للجهات المحرومة و يندرج في اطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي	9.7
المخطط الرباعي الاول	(70-73)	انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بانشاء كتابة الدولة للتخطيط.	36.7
المخطط الرباعي الثاني	(74-77)	- تثمين الموارد الطبيعية. - تكثيف النسيج الصناعي. - دمج قطاعات الاقتصاد - اتقان تقنيات التخطيط. - تحديد الاجال.	120.8

[8] A.Benachenhou.l'experiance algerienne de planification et de developpement(1962-82)-1980 Gerard Destanne de bernis « les industries industrialisantes et les options algeriennes ».In.tiers monde,1971,tome 12 n47 le tiers monde en l'an 2000.pp.545-563.

[9]. محمد برارياح" افاق التنمية في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية وهران 2007- ص59

المخطط الثلاثي 1967–1969 :

ارتكز على الصناعة و الانشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الاولى –فسمحت هده الافضلية بتخصيص 18.2% من اجمالي الستثمارات للسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 و لقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5%سنة 1963 و ان الصناعات الثقيلة تراوحت بحدود 49%.[10]

المخطط الرباعي الاول (1974–1977).

تميز بقيام المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية ، و الوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية و اختيارها على اساس عدة معايير.حيث كان الهدف من دلك هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لانشاء صناعات خفيفة فيما بعد و تراوحت مجموع الاستثمارات في الصناعات الثقيلة 45%.

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977).

تميز هدا المخطط بتمويل مشاريع اقتصادية ضخمة و خاصة الحديد،و المحروقات ،و موارد البناء ، و الميكانيك، و الكهرباء الالكترونيك. و كدا الاهتمام بالقطاعات الغير الاقتصادية ، نتيجة ارتفاع ايرادات المحروقات . حبث عرفت هده المرحلة بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي[11].

[10] Benbitour Ahmed « l'experiance algeriennes de developpement (1962-1991)-el dar echrifa-algerie-1992.

[11] احمد تربالي بغداد – نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر – مجلة العلوم الانسانية- جامعة 2 محمد حيضر – بسكرة. 2005 ص4

الجدول رقم 4: المخصصات المالية حسب القطاعات للفترة (1967 1979).

الفترة/الخطة	المخطط الثلاثي 1957-1969		المخطط الرباعي الاول (1970-1973)		المخطط الرباعي الثاني (74-77)		فترة 1978-1979		اجمالي الاستثمارات
طبيعة الاستثمارات	01.8	01.6	04.1	4.3	12	05.8	03.2	14.9	%5
القطاع الصناعي	05.4	04.7	12.4	20.8	48	74	66	165.5	%60
القطاع الفلاحي	3.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	%35
القطاعات الاخرى	03.9	02.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	%35
المجموع	11.1	9.1	27.7	36.2	110	120	106	271.3	%100

المصدر: صالح صالحي:"الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط"، جامعة سطيف ، 2016، ص4.

من خلال الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- الارتفاع المتوالي للمخصصات الاستثمارية من خطة الى خطة

- ان دلك الارتفاع في حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الامكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المربحة.

- انعدام التوازنات القطاعية بصورة اخدت اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية.

- تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد حيث تتحصل بعض الفروع على حصة كبرى على حساب فروع اخرى.

- تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع و إعادة تقويمها عبر الخطط.

- تراجع القيمة المضيفة للفلاحة بعدما كانت 10 % الى 8% .

– تزايد القيمة المضافة في قطاع الخدمات نسبة معتبرة 24% و هي ترجع لمرافقة قطاع الخدمات للصناعة المصنعة بالإضافة إلى تحسين معيشة المواطنين لمرافقة قطاع الخدمات للصناعة المصنعة بالإضافة إلى تحسين معيشة المواطنين بفضل التعليم المجاني ، و الصحة،و تأميم البنوك و الأجهزة المالية في 1966.

– و يبقى قطاع المحروقات أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري و هدا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي: (الإنفاق الاستثماري على الصناعة).

الجدول رقم 5: الإنفاق الاستثماري على الصناعة (1967–1977).

الفروع	المخطط الثلاثي (67-69)		المخطط الرباعي الأول (70-73)		المخطط الرباعي الثاني (74-77)	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
المحروقات	42.6	51.1	37	47	40.6	48.6
الصناعات الثقيلة	40.7	32.3	42	36.1	45.6	38.4
الحديد	23.5	22	17.3	16.5	13.3	13.5
الصناعة الميكانيكية	3.9	1.6	11.6	8.8	14.1	10.1
الكيمياء	11.3	7.9	4.6	4.9	9	5.7
مواد البناء	2	0.8	8.5	5.9	9.2	9.1
المناجم و الطاقة	7.4	9	11.3	10.5	5.4	6.2
الصناعات الخفيفة	9.3	7.67.6	9.7	6.4	8.4	6.8
المجموع(مليون دج)	5400	4890	12400	20820	4800	7150

المصدر: د.سي محمد كمال "قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن"، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر،2017،ص28.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ان الصناعة المصنعة كانت تأخذ حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات ، حيث ركزت على مجموعة الصناعات الثقيلة في الجزائر على الحديد و الصلب لاعتباره سلعة وسيطة ،في المقابل الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية تتمثل من 8% الى14% من 1970-1977.

مخططات التنمية خلال الفترة 1980-1989:

الجدول رقم 6: مخططات التنمية خلال الفترة 1980-1989

الفترة / الخطة	المخطط الخماسي الأول (1980-1984)			المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)			إجمالي الاستثمارات المنفذة	
طبيعة الاستثمارات	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة	المنفذ	النسبة
الصناعة	154.5	77	%23	174.2	93	%25	170	%24.6
الزراعة	47.1	33.14	%10	79	41	%11	74	%10.7
باقي القطاعات	199	208	%62	297	237	%64	445	%64.5
المجموع	400	335	%100	550	371	%100	689	%100

المصدر:صالح صالحي، مرجع سابق ،ص5

ما يمكن ملاحظته من خلال هدا الجدول هو أن القطاع الخدماتي أخد حصة الأسد من إجمالي استثمارات، نظر للسياسة الجزائرية السامية إلى تحسين المستوى المعيشي للإفراد، و تأتي بعد قطاع الصناعة، ونخص بالذكر هنا ، قطاع المحروقات. و في الأخير نجد القطاع الفلاحي الذي تم تهميشه من خلال هذه المخططات الاقتصادية ، ما يمكن استخلاصه من هذه المخططات:

1- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة حيث تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسية في التحكم .

2- المبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية مما أدى إلى الاستدانة من الخارج.

3- عدم التوازن في توزيع الاستثمارات ما بين مختلف القطاعات حيث استفادة القطاع الصناعي باهم المخصصات في حين تم تهميش القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي.

4- بالرغم من أن القطاع الصناعي حضي بالاستثمار اللازم إلى أن هذه المبالغ كانت مخصصة لقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

5- تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بضعف كفائدة تقويم المشاريع.

المحاضرة الثالثة: تقييم المخططات على القطاعات الاقتصادية

1 – دراسة قطاع الصناعة:

تمتاز الصناعة في الجزائر بالاعتماد على الصناعة الثقيلة خاصة المحروقات و الصناعة الخفيفة المتمثلة في الصناعة التحويلية و قد عرف هذا القطاع تطورات انطلاقا من التسيير الذاتي ثم الاشتراكي ،إلى التسيير الحر.

قسم قطاع الصناعة إلى :

* القطاع الأول: يقوم بإنتاج المواد و السلع الإنتاجية من آلات و المعدات و الشاحنات .....

* القطاع الثاني: مكمل للقطاع الأول و يقوم بإنتاج كل السلع و المواد الاستهلاكية: مثل المواد الغذائية، النسيج، الجلود.....

❖ **دراسة قطاع المحروقات في الجزائر:**

يعتبر هذا القطاع الركيزة الأساسية في قطاع الصناعة في الجزائر و هو يعتمد أساسا على آستخراج و تصدير البترول و كذلك الغاز الطبيعي و تنحصر مساهمة هذا القطاع في 3 ميادين أساسية:

1 –استعمال المحروقات كوسيلة تمويل .

2- استعمال المحروقات كوسيلة طاقة .

3 - استعمال المحروقات كمادة أولية .

إن الأهداف المسطرة في إطار سياسة المحروقات في الجزائر هي :

1 –تعظيم الأرباح بالنسبة لقطاع الدولة .

2 – تلبية الطلب المحلي (الوسيطي و النهائي) .

الجدول التالي يبين لنا تطور الإستثمارات الخاصة بقطاع المحروقات ما بين 1967 – 1973 و 1967 – 1978

الجدول رقم7: الإستثمارات الخاصة بقطاع المحروقات ما بين 1967 – 1973 و 1967 – 1978

	67-73 (م د ج)	78 -74- (م د ج)
الاستخراج	2586	8545
التنمية	3521	23734
قنوات التوزيع	2971	8758
التكرير	643	3606
البيتروكيمياء	216	2307
البلاستيك	108	1459
التوزيع	278	2451
وسائل عامة	838	5535

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سابق، ص28

أما مجموع الإستثمارات المخصصة لقطاع المحروقات في المرحلة الأولى فكان 14585 و المرحلة الثانية ارتفع هذا الرقم إلى 74767 لكن تعرض قطاع المحروقات إلى عدة عراقيل نذكر أهمها كالتالي :

1-التمويل الخارجي أي أن قطاع المحروقات لم يتحصل على تمويل من الجانب الداخلي و هذا ما أدى إلى طلب قروض من الخارج و بالتالي إلى ظهور مشكل المديونية .

2- الصعوبات و الخلافات مع الشركات العالمية في ميدان المحروقات .

3 – الحصول على التقنيات اللازمة (التكنولوجيا) .

4 – نقص الهياكل اللازمة .

5 –نقص في التأهيل .

6- عدم تأقلم المحيط الخاص بانتاج المحروقات .

و بالتالي تم التفكير في كيفية إستغلال هذه الموارد الباطنية و كان ذلك عن طريق مخطط

سمي{ valorization d'hidrcarbures } Valhid

و الذي شمل النقاط التالية :

- استخراج كل أحتياطات المحروقات في 30 سنة القادمة .

- التوسع في الإنتاج حسب الإمكانيات المتاحة .

- تطوير و تشجيع إنتاج الغاز .

بناء مركبات جديدة خاصة بميدان المحروقات .

يمكن أن نقول أنه رغم تحقيق بعض النتائج الايجابية مثل بناء قاعدة صناعية : التوظيف ،تلبية السوق المحلي ....

إلا أن قطاع المحروقات في الجزائر بقي محدود في مساهمته في التنمية الإقتصادية في الجزائر للأسباب التالية:

- التكلفة الباهظة التي كان يتحملها هذا القطاع.
- تحديد الأسعار كان يتم على مستوى خارج نطاق الجزائر.
- الفرق بين الأرباح المتحصل عليها و التكاليف المتحملة.
- التقلبات في تقديم الاستثمارات اللازمة .
- عدم النجاح في التكامل الاقتصادي .

و يساهم القطاع الصناعي في الجزائر بنسب 65% في ميزانية الدولة و 95%في الصادرات الإجمالية و بالتالي فهو بذلك يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية الجزائرية و قد عرف انتعاش كبير في بداية السبعينات و تبقى الأولوية للسياسة الإقتصادية و من أهم أهدافها في بداية الانطلاق ما يلي :

1. المساهمة في رفع الناتج القومي .
2. السعي للقضاء على البطالة .
3. المساهمة في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي .
4. تلبية الطلب على المستوى المحلي و الخارجي .
5. انجاح سياسة إحلال الواردات .

يبقى أن القطاع الصناعي المعتمد أساسا على قطاع المحروقات يتأثر كثيرا بالتقلبات الخارجية العالمية و خاصة فيما يخص أسعار المحروقات بحيث أنها تتأثر مباشرة بالأسعار على المستوى العالمي ، و هذا ليس فقط على قطاع المحروقات و إنما القطاع الصناعي ككل و الإقتصاد الجزائري بصفة عامة و من أهم العراقيل التي عرفها هذا القطاع ما يلي :

- ❖ تكلفة شراء التكنولوجيا اللازمة .
- ❖ تكلفة بعض المشاريع الصناعية التي كان يعاد تقسيمها سنويا .
- ❖ التطور البطيء و السلبي في تنمية القطاع الفلاحي و هذا ما أثر سلبا في سياسة التكامل الإقتصادي .
- ❖ نقص في التأطير والتأهيل .
- ❖ غياب سياسة التشجيع الصناعي خارج نطاق المحروقات .
- ❖ الاختلال المتواصل و المتزايد داخل القطاع الصناعي نفسه .
- ❖ غياب مساهمة القطاع الصناعي الخاص .

يمكن توضيح النقطة ما قبل الأخيرة في الجدول التالي و الذي يبين كيفية توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي .

الصنف الأول : يمثل الصناعات الميكانيكية و الكهربائية .

الصنف الثاني :يمثل طاقة الحديد و الصلب و مواد البناء .

الصنف الثالث : يمثل الكيمياء ، النسيج ، الجلود ....

الصنف الرابع :يمثل الصناعات الاستخراجية .

الجدول رقم 8: تطور القطاع الصناعي

	67/69	70	71	72	73	74	75	76	77	المتوسط
1-المحروقات	53.2	49.3	50	43.6	40.5	42.5	38.4	50.2	4.50	%46.9
2-قطاعات صناعية أخرى	46.8	50.7	50	56.4	59.5	57.5	61.6	49.8	49.6	%53.1
الصنف 1	9.9	5.3	7.2	13.4	14.8	7.8	11.7	10.4	9.9	%10.3
الصنف 2	14.1	23.5	28.7	29.5	31.2	33.8	2.7	23.63	23.4	%26.4
الصنف 3	17.4	13	11.6	12.7	13.9	15.5	16.4	15	15.6	%15.2
الصنف 4	5.4	2.9	2.5	0.8	0.8	0.5	0.8	0.8	0.7	%1.68

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سابق، ص28

ما يمكن أن نستنتجه من دراسة تطور القطاع الصناعي في الجزائر أنه عرف نسبة نمو نسبية في مرحلة ما بين 1967 إلى 1978 هذا لم يؤدي إلى التنمية الإقتصادية الشاملة خاصة في القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل: الفلاحة ،النقل ، المواصلات ...

2. دراسة القطاع الفلاحي في الجزائر:

تبلغ المساحة الكلية الصالحة للفلاحة في الجزائر 7.5مليون هكتار في الجزائر و ترتكز أهم المنتجات الفلاحية خاصة في إنتاج الحبوب ،في الخضر و الفواكه ، في الثروة الحيوانية ....

إلا أن القطاع الفلاحي لم يعطى له نفس الأهمية كالقطاع الصناعي و هذا يرجع أساسا إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية المعتمدة أساسا على تطوير القطاع الصناعي و خاصة قطاع المحروقات .

تطور القطاع الفلاحي :

لقد عرف هذا القطاع مرحلتين

أ. **مرحلة ما قبل الاستقلال** : أين كان يتمتع بمكانة هامة في الإقتصاد .

ب. **مرحلة ما بعد الاستقلال** : أين بدأ يشهد بعض الأزمات بسبب قلة الاستثمارات و المساندات المالية

ومن أهم القطاعات الفلاحية ما يلي :

1. **القطاع الخاص** : المتكون من الملاك الجزائريين في فترة الاستعمار لكن يمتاز هذا القطاع بوجود توزيع أراضي غير متوازن بحيث 3% فقط من مجموع المزارعين يملكون أكثر من 25% من مجموع الأراضي الفلاحية و أكثر من 75%من الفلاحين لا يمتلكون إلا مساحات فلاحية أقل من 10 هكتارات ، لكن رغم ذلك يجب الإشارة أنه رغم كل المضايقات و العراقيل التي تعرض لها هذا القطاع إلا أنه تمكن من الصمود و البقاء في النشاط الفلاحي و حتى احتكار بعض المنتجات منها : إنتاج اللحوم (نسبة 100%) ، خضر و فواكه (60 – 70%)
2. **القطاع المسير الذاتي** : الذي شمل مساهمة الدولة في تسيير الإنتاج الفلاحي مع مساعدة الفلاحين الغير مالكين للأراضي أي أن ملكية الأراضي و تقديم كل المستلزمات في العملية الإنتاجية تعود إلى الدولة و يبقى فقط العمل يخص المزارعين .
3. **قطاع الثورة الزراعية** : الذي جاء ليكمل قطاع التسيير الذاتي و ذلك بإنشاء قطاع فلاحي اشتراكي أين تكون الملكية و التسيير من صلاحية الدولة وحدها و قد عرف قطاع الثورة الزراعية 3 مراحل هامة نذكر منها :
   أ. مرحلة توزيع الأراضي : التي كانت تابعة للبلديات أو الإدارات المحلية على الفلاحين المحتاجين.
   ب. مرحلة التحديد : من الملكية العقارية التابعة لفئة معينة من الخواص (الطبقة البرجوازية).
   ت. مرحلة الإهتمام و تنمية العالم الريفي : و خاصة تشجيع تربية المواشي .

يجب الإشارة في هذا الصدد أن القطاع الإشتراكي في الفلاحة قد غير من منظور العامل إلى كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية ، أي أن العامل الفلاحي أصبح يفكر أكثر في الحصول على أجر في آخر الشهر بدون التفكير في كمية الإنتاج التي يمكن الحصول عليها أي أن العامل الفلاحي في هذا القطاع أصبح يهتم أكثر بالمقابل النقدي و ليس بحجم الإنتاج الفلاحي اللازم في تغطية الطلب المحلي .

3. دراسة القطاع التجاري:

– إن أهمية و دور التجارة الخارجية للجزائر لا تقتصر فقط في عملية البيع و الشراء من الخارج و انما العمل على تحسين و تدعيم الصور الاقتصادية للدولة على المستوى العالمي .

أ- تطور الصادرات الجزائرية:

تميزت صادرات الجزائر في سيطرة قطاع المحروقات بنسبة كبيرة (95%) من مجموع الصادرات:

الجدول رقم 9: تطور الصادرات ما بين 1994 و 2000

السنة	94	95	96	97	98	99	2000
الصادرات(مليار دولار)	8.9	10.1	13.2	13.8	8.7	9.7	20

المصدر: تقرير FMI سنة2001

ب- تطور الواردات الجزائرية:

تميزت الواردات الجزائرية بالاستقرار منذ السبعينات حيث انها اعتمدت على :سلع تجهيز ،سلع تصنيعية، سلع غذائية:

35 % ←40% سلع تصنيعية.

30% ←35% سلع تجهيزية.

20%←25% سلع غذائية.

و قد عرفت الواردات الجزائرية.

الجدول رقم10 : تطور الواردات ما بين 1994 و 2000

السنة	94	95	96	97	98	99	2000
الواردات	9.2	10.3	9.1	8.1	8.9	10.2	9.2

المصدر: تقرير FMI سنة2001

ث- **الميزان التجاري:**

الجدول رقم 11: تطور الميزان التجاري ما بين 1994 و 2000

السنة	94	95	96	97	98	99	2000
الميزان التجاري	-0.3	-0.2	4.1	5.7	-0.2	-0.5	10.8

المصدر: تقرير FMI سنة2001

نسبة تغطية الصادرات بنسبة الواردات :

في سنة 1980 كانت النسبة 130% ثم سنة 1983 كانت 123% ثم في سنة 1986 أصبحت 85% أي لم تتمكن من تغطية كل الواردات .

خصائص التجارة الخارجية للجزائر:

1) التعامل الخارجي منحصر أكثر مع دول الاقتصاد الحر(60%) مع الاتحاد الأوروبي 15% مع دول أمريكا الشمالية ،10% مع دول أوروبا الأخرى ، و البقية مقسمة على بقية العالم.

2) وجود نسبة ضئيلة في التعامل مع الدول العربية خاصة منها مع دول المغرب العربي بحيث لا تفوق هذه النسبة 02% .

3) أهمية استيراد المواد الغذائية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بحيث تمثل ربع الاسترادات الخارجية.

4) الاعتماد الكلي على تطور الصادرات الذي بدوره يعتمد على تطور أسعار المحروقات في تغطية الواردات و هذا ما يؤثر مباشرة على معدل التبادل و يؤدي إلى إهمال الاعتماد على إستراتيجية تشجيع الصادرات ما عدى المحروقات.

المحاضرة الرابعة :

علاقة الجزائر بالمنظمات العالمية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

وتشرف على **عملية العولمة الاقتصادية** ثلاث مؤسسات دولية تقوم بارساء قواعدها ودعم مجالاتها الرئيسية وهي:

- صندوق النقد الدولي
- البنك العالمي
- منظمة العالمية للتجارة

تأسس صندوق النقد الدولي ،والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ،والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتي تعرف في وقتنا الحالي بالمنظمة العالمية للتجارة بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر بريتون وودز ،وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945 .

I. صندوق النقد الدولي:

1. التعريف:

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184بلدا.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، و يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

2. **النشأة والوظائف**:لقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق ما بين 8 و14 مارس 1946 في بلدة سافانا على المحيط الأطلنطي بولاية جورجيا الأمريكية, وذلك بناء على دعوة الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة أكبر حصة في الصندوق، ويضم الصندوق أعضاء أصليين وهي الدول 22 التي حضرت مؤتمر بريتون وردز في 1944, وقد بدأ نشاط صندوق النقد الدولي في مارس 1947, والذي يقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

- **الوظيفة الأولى**: مصرفية فعليه أن يمد أعضاءه بمزيد من وسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية, وهي تشابه الدور المصرفي الذي تقوم به البنوك.
- **الوظيفة الثانية**: فرقابية, إذ عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.

3. **أهداف صندوق النقد الدولي** :

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال ما يلي:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية
- تحقيق استقرار أسعار الصرف
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما بلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاماً.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

عضوية الجزائر بالصندوق:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث كانت حصتها تقدر ب 623،1 مليون DTSلترتفع في أوت 1994 إلى 941،1 مليون DTS، حيث تمثل زيادة قدرها 51،1% من حصتها في الصندوق. واستفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر ب 9394، أما المبلغ المخصص لها اجمالا هو 128640000 DTS[12].

تعتبر الجزائر عضو في مجلس المحافظين وبلجنة 24 التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق.

قامت الجزائر باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات إضافة للقسط الاحتياطي بالصندوق سنة 1988.

يمكن توضيح الأسباب الرئيسية للجوء إلى الصندوق[13]:

1. العجز في الموازنة العامة للدولة، معنى ذلك أن النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة، يكون ناتجا عن قصور الدولة في تحصيل الإيرادات.

2. العجز في ميزان المدفوعات: عانى الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات و ذلك راجع لسببين:

- ✓ تدهور معدلات التبادل في الميزان التجاري بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات.
- ✓ الهيكل الغير ملائم الديون الخارجية.

[12] مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، المركز الجامعي، بشار.
[13] مدني بن شهرة، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، أرشيف الاقتصاد و الأعمال ، جامعة ابن خلدون ،تيارت.

II. البنك العالمي للإنشاء و التعمير:

I. التعريف و النشأة:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف، وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم،تم إنشاءه بموجب اتفاقية بريتون وودز , والذي يهدف إلى مساعدة الدول التي تفوق حاجاتها المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من صندوق النقد الدولي ، وتتضمن هذه المساعدات تقديم القروض من أجل البناء و الاعمار، فيقوم البنك الدولي بمد الدول الأعضاء بقروض طويلة الأمد لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك وعموما تقدم القروض إلى حكومات. يبلغ عدد العاملين في البنك الدولي 7000فرد و هذا العدد هو بمثابة ثلاثة أمثال عدد العاملين في صندوق النقد الدولي, و يتميز العاملين في البنك بتنوع في تخصصاتهم (مهندسين, اقتصاديين, مخططين للمناطق العمرانية, محامين, مديرين لصناديق الاستثمار...الخ.).

II. الأهداف:

يطلق على هذا البنك اسم "بنك العالم", و تتحدد أهداف البنك الدولي في ما يلي:

- المساعدة على إعادة بناء و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء.
- ترويج الاستثمارات الخاصة بالخارج.
- تشجيع الاستثمارات الدولية الطويلة الأمد في الدول النامية، وتقديم الضمانات، أو المشاركة في منح القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص، في حالة أن رأس المال غير كاف لإنجاز المشروع.
- التنسيق بين القروض المعطاة.
- تسيير العمليات و ذلك بأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الدولية.
- تقديم القروض والتسهيلات المالية ،وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية، بهدف تنمية اقتصادياتها والمناطق المتخلفة فيها.

- تقديم التسهيلات المالية من موارده الخاصة، أو من مصادر أخرى بشروط مناسبة، بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية، ولابد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم بالشروط التالية:

- أغراض إنتاجية طويلة الأمد.
- ضمان ميزان المدفوعات لخدمة الدين.
- ضمان قيمة الاستثمارات، عند انخفاض قيمة العملة المحلية أو شروط التحويل الخارجي.
- توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل الأمد، مع ضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك بواسطة تنمية الموارد الإنتاجية، ورفع معدلات الإنتاج والإنتاجية ،لتحقيق مستويات معيشية عالية للدول الأعضاء.
- الهدف الأساسي ولكن غير معلن عنه، هو حماية مصالح وأموال أعضائه الرئيسين من الدول الصناعية الغنية، ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا لتلك الدول السائرة في ركابها، وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

علاقة الجزائر مع البنك الدولي

لقد تطور دور البنك العالمي في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية والجهورية والحكومية والخاصة والذي صنفها البك العالمي ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تحصلت على 81 قرضا موجه لكافة القطاعات وهذا منذ تأسيسه إلى سنة 2003 وقد اهتم البنك الدولي بمساعدة الجزائر نظرا لعدة مشاكل مالية ومشاكل أخرى .

الاتصالات الجزائرية مع البنك الدولي

تتميز السنوات الأخيرة من العقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر, فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34مليار دولار,كما استمرا لتزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون أصبحت تلتهم أكثر من 80 ٪ من حصيلة الصادرات وتطورت خدمة الديون من[14]

0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار 1987 إلى 7 ملايير 1989 إلى أكثر من 9ملايير دولار سنة 1992 ,كل هذه التطورات جعلت الحكومات غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والوسطية والمعدات الرأسمالية وأصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأشيراتها السلبية, اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول المستوردة وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار ان الحلول الذاتية الأصلية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري, وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات, فجريا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمة و لا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من اجل كسب تأييدها ودعمها من النواحي التالية:

-من ناحية الاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية.

-الحصول منها على شهادة حسن اليسر كوثيقة ضرورية لتامين انسياب التمويل الخارجي.

III. المنظمة العالمية للتجارة :

1. التعريف:

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من دول العالم.

[14] http://www.world/ (http://www.world/) bank.org/d

2. النشأة:

في سنة 1948 عقد مؤتمر ''هافانا '' ، و ذلك بغرض تنظيم التجارة الدولية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية, إلا أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على توقيع على هذا الميثاق بالرغم من موافقة أغلب دول العالم عليه. و كان نتيجة لذلك أن اتفق على عقد اتفاقية عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATT ، وكان الغرض من هذه الاتفاقية هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية, و الاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات، وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات،وقد أدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في الارغواي من 1986إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

إذن نشأت منظمة التجارة العالمية في عام 1995وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا.

3. النشاطات والمهام:

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.

- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

4. أهداف و مهام المنظمة:

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية و دورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإشارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها, و التي وردت في مواد اتفاقية مراكش المنشور في 15-06-1994 و السارية المفعول قانونا في 01-01-1995.

إن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة و المساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة, و تحقيق العمالة الكاملة, و استمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي, و الطلب الفعلي, و زيادة الإنتاج المتواصلة, و المتجارة في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم, وفقاً لهدف التنمية, و ذلك مع توخي غاية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و احتياجات و اهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

ولبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

الآثار المتوقعة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

على الجزائر في ظل الانظمام على المنظمة العالمية للتجارة ان تحدث تغيرا في التركيب الهيكلي و القيمي للصادرات تطور بموجبه سلعا بديلة جديدة تكسب من خلالها أسواقا خارجية، و بالتالي تبقى الموارد الطاقوية الأولية.

المنتجات البترولية والغازية غير معنية بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى أن 99% من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام. وباعتبار البلدان المتقدمة المستهلكة مشتري محتكر تفرض رسوما عالية بدعوى ترشيد الاستهلاك و التحفيز على إيجاد مصادر بديلة، و أصبحت تلك الرسوم و الفرائض تشكل عائدا ماليا هاما بالنسبة للدول المتقدمة.

الآثار المتوقعة المتعلقة بالواردات[15]:

1. الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.

2. آثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

3. الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات:

- الخسائر المترتبة عن تخفيض الرسوم الجمركية.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية، التكاليف الناجمة عن زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتلقة بالبطالة.
- زيادة معدلات الفقر في ظل التحولات الاقتصادية الجارية.
- توسع السوق الموازية.
- اختفاء الصناعة المحلية.
- اتساع الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي.

بالرغم من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجب على الاقتصاد الجزائري أن يستخلص أكبر قدر ممكن من المنافع من أجل [16] :

- الاندماج مع الشركات المتعددة الجنسيات فيما يخص المواد الاستراتيجية خاصة في ظل المنافسة الشاملة.

[15] صالح صالحي، محاضرة المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص8

[16] Dahmane Ahmed , Baba Abdelkader, Element de réflexion sur l'impact de la future adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce, Revue des études économiques approfondies, N°4,2017, P34.

- الدخول إلى الأسواق الخارجية بوسائل أكثر نجاعة.
- الرفع من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحصول على التكنولوجيا المتطورة من الشركات الأجنبية.

و خلاصة القول هي أن صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، تسعى جاهدة إلى إزالة كل العراقيل أمام التجارة العالمية وتحرير الأسواق، في سبيل مبادئ النظام الرأسمالي على المستوى الدولي.

المحاضرة الخامسة:

برنامج التصحيح الهيكلي

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها مثل العديد من بلدان العالم الثالث . و قد برزت أزمة المديونية سنة 1986 عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها لبخارجية و عانت عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات وارتفاعا في عجز الموازنة العامة و ظهور حالة من الركود الاقتصادي و نقصا حادا في احتياطاتها من العملة الصعبة.

1. **جذور أزمة المديونية** : تعود جذور أزمة المديونية في الجزائر الى عدة عوامل منها[17]:

أ – ضخامة الاستثمارات : ان ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي من خلال المخططات التنموية التي تم تطبيقها فاقت امكانية التمويل المحلية هذا ما أدي الى اللجوء الى القرض الخارجية التي بدات تأخذ أهمية معتبرة و اصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية .

ب– عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي: ان الاتصال المباشر و الغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية أدى الى تشتت السياسة المالية مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات و أدى هذا بدوره الى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه.

ت– التضخم: ظاهرة التضخم انتقلت الى الجزائر عبر العديد من الفترات و أهمها : زيادة الواردات من السلع و الخدمات ، فهي تعتبرالقناة الأكثر أهمية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع المخططة خاصة على ضوء وجود الجزائر في مرحلة البناء الاقتصادي.

2. **تطور مشكل المديونية:**

الجدول رقم12: تطور المديونية في الجزائر: (1993/1980)

السنة	1980	1984	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مخزون المديونية	17	14	21	24	24	26	26	27	16	26
خدمة المديونية	4.21	5.20	4.12	4.91	6.44	7.91	8.98	9.58	9.26	9.43

المصدر :بن طاهر حسين ، مرجع سبع ذكره،ص272

[17] - بن طاهر حسين ، "أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادية" ، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية ، العدد31 جوان2009،ص268

ما يمكن ملاحظته أن في الفترة ما بين (1980-1984) تم تسجيل انخفاض في مخزون المديونية و الذي كان راجع للاسباب التالية :

* الزيادة التي عرفتها أسعار النفط في السوق العالمي.

* التحسن الكبير الذي طرأ على قيمة الدولار .

* الغاء العديد من المشاريع الصناعية المخططة و تغيير استراتيجية التنمية من الصناعة الثقيلة الى الخفيفة.

و لكن سرعان ما ارتفعت نسب المديونية منذ1986 و الذي كان راجع الى

* انخفاض اسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986 حيث انخفض الى 14.8 دولار للبرميل.

* انخفاض العملة الصعبة من 13.65 مليار سنة 1985 الى 8.1 مليار دولار سنة1986 أي انخفاض بنسبة 30% مما أدى الى زيادة المديونية الخارجية الى أن بلغت 26.4 مليار دولار سنة 1993.

3. لجوء الجزئر الى صندوق النقد الدولي:

بعدما شهد الاقتصاد الوطني انهيارا في عقد الثمانينات وقعت الجزائر في مصيدة المديونية و لم يكن امام الجزائر سوى أن تلجأ الى الصندوق النقد الدولي ، حيث قامت الجزائر بابرام اتفاقيتين (Stand-by) للتأكيد ، الألى في 30 ماي 1989 و الثانية 3 جوان 1991 كلاهما تما عن طريق المفاوضات السرية .

* اتفاق الاستقرار الائتماني 1989:

بعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية و التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيما يلي:

-مراقبة صارمة للنقد و القرض.

-تحسين الوضعية المالية العامة.

-العودة إلى حقيقة الأسعار ، خاصة سياسة الصرف و من اجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على أثره عقد اتفاق مع هذا الأخير بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989 ، و ما ميز هذا الاتفاق انه كان في سرية تامة.

و لقد تضمنت رسالة النية : العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف ، تشجيع سياسة إحلال الواردات و توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية ، التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الموازي و الرسمي خلال 03 سنوات.

*** اتفاق الاستقرار الائتماني1991**

تم بموجب هذا الاتفاق المنعقد في 03 جوان 1991 و الممتد إلى غاية مارس 1992حصول الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون (DTS)و قد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط على النحو التالي : الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991 ، الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض في مارس 1992 حيث تم تجميده لعدم احترام حكومة ' غزالي ' مضمون رسالة النية المحرر في 27 ابريل 1991 حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي و تنظيم الانتخابات التشريعية الشئ الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج و حاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقتطع مقدم من الميزانية

*** برنامج التعديل الهيكلي:**

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من اجل فك الخناق على الديون الخارجية و ذلك بإعادة جدولتها و محاربة الركود الاقتصادي، و قد تم التوقيع على مرحلتين: الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أفريل 1994 و امتدت إلى مارس 1995، و الثانية: اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أفريل 1995 و امتدت إلى مارس 1998[18].

إعادة جدولة الديون الخارجية : لقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية و لكنها لم تستطع القيام بها إلا من مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار و التصحيح و السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا قد سمح بتحقيق الأهداف الأصلية أي توفير الشروط لتحقيق استقرار دائم و إنعاش متواصل .

ثم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة

[18] ماجدة ملوخ ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الاصلاحات الراهنة،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002 ص 131.

سنة مع الصندوق ، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع و عليه فان خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1992 ، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة و تتمثل في سداد استحقاقين في السنة أحدهما في 30 ماي و الثاني في 30 نوفمبر و هي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء سترتفع تدريجيا و هكذا نسبة 52 % من المبالغ سيتم دفعها على مدى 09 سنوات و نسبة 48 % الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى فان الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 05 سنوات ، ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها و عليه فان مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار ، و قد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5 % بدلا من 96 % و لو أن هذا الاتفاق لم يبرم ، و ابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84. %

تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995 ، و تقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة و لم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 و قد وسلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 07 ملايير و 2.3 مليون دولار على التوالي و عليه فان مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار فإعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبئ الديون و كذا تلطيف مفعول الاستحقاق.

إن الوضع المتأزم الذي شهدته الجزائر قبل 1994 دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في افريل 1994 مع الصندوق مدته سنة كاملة يتم من خلاله إعادة جدولة الدين الخارجي حيث جددت رسالة القصد و التي تتضمن استراجية اقتصادية تتماشى مع الصندوق و التي تضمنت النقاط التالية:

*العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام (P.I.B)بين 03 % إلى 06 % و ذلك من خلال سنة 1994 – 1995.

*تقلص معدل التضخم و خلق مناصب شغل و توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و عليه فان البرنامج يسعى إلى عودة وتيرة النمو و تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية .

و من اجل تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على الإجراءات التالية:

-إعادة توازن الأسعار من خلال تخفيض مراجعتها و رفع الدعم عنها و فتح المجال أمام ميكانيزم السوق لتحقيق هذه الغاية.

-انخفاض الدينار إذ وصل إلى 01 $ مقابل 36 د.ج سنة 1994.

-الاعتماد على تحرير التجارة الخارجية.

-القضاء على العجز الميزاني المقدر ب 5.9 % من الناتج الخام سنة 1993 و كذلك عجز الخزينة المقدر ب 9.2 % في نفس السنة و ذلك من خلال تصحيح الأجور و رفع الدعم عن أسعار الاستهلاك و الإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الاجتماعية .

باعتبار الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائج مع غض النظر عن الآثار ، نورد أهم الآثار التي ترتبت :

*ارتفاع نسبة السلع المحددة و أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك ، كما تم رفع أسعار النقل و الهاتف و الخدمات البريدية ما بين 20 % إلى 30. %

*ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب : 40 % رغم ارتفاع أسعار المحروقات و هذا راجع إلى رفع الدعم الذي كانت تتحمله الخزينة و كذلك تخفيض النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار.

*وصل معدل التضخم إلى حدود 29 % مقابل 38 % كانت متوقعة في البرنامج.

*تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار .

*تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي.

*ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % مقابل 14.2 %كانت مقررة في البرنامج

إن شروع الجزائرفي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي أدى إلى إبرام إتفاق على تطبيق برنامج إقتصادي شامل الذي يهدف إلى إعادة إعتبار الإقتصاد الوطني و القضاء على الإختلال في ميزان المدفوعات لكن من أهم شروط هذا الإتفاق :

1. إعادة جدولة الديون .
2. التخفيض من قيمة الدينار الجزائري .

ولقد تم تطبيق هذا المخطط بمرحلتين

المرحلة الأولى : مخطط الإستقرارالإقتصادي (94 -95) stand by

(أفريل 1994– مارس 1995)

على مستوى إعادة الجدولة تم حصول أول عملية إعادة الجدولة في أعقاب اتفاق مع الصندوق منه 1994 أعيد فيها الجدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، و عليه فان خدمة الديون لا تستأنف إلا في شهر ماي 1998.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة و تندرج % من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45%بحيث يتم تسديد 52 أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في خطط متوسط المدى يهدف لاسترجاع النمو الاقتصادي[19].

وقد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية:

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1دولار =36دج).
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع و نضام الصرف .
- الضغط على عجز الموازنة إلى 0.3% من النتائج الخام خلال فترة البرنامج.
- التقليص من الكتلة النقدية،و هذا شرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون[20]
- إدخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة.
- إدخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11% .
- قانون جديد للاستثمار يسمح بمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية
- خلق وكالة وطنية للاستثمار[21].

المرحلة الثانية : مخطط التصحيح الهيكلي (95- 98)

(أفريل 1995– مارس1998):

[19] فلة عاشور،مرجع سابق ص74.

[20] نجاة مشمس،فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة،2004.ص173.

[21] فلة عاشور،مرجع سابق ص76.

جاء هذا البرنامج اثر نهاية البرنامج الأول مباشرة و هو نتيجة اتفاق للقرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر و كان البرنامج المشروط المسمى برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من المفروض أن يعمل من خلال بنوده و إجراءاته على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الجزائر على إدخاله[22].من الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و منع استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقيم القروض.
- القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي .
- ومن الإجراءات ذات الطابع الهيكلي ما يلي :
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين.
- العمل على توزيع الصادرات من غير المحروقات.
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة و الحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات.
- إصلاح النظام المالي و المصرفي و تهيئة قطاع البنوك و إخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى الأنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة[23] .

و من أهداف هذا المخطط ما يلي :

1. تحقيق نسبة معينة من النمو الإقتصادي .
2. العمل على تحقيق نسب تضخم معقولة و متماشية مع الدول المتطورة.
3. وضع سياسة إجتماعية من أجل حماية الفئات ذات المداخيل المحدودة .
4. العمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق الزيادة في الإحتياطات النقدية . الجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات بالنسبة للإقتصاد الجزائري .

[22] مرجع سابق ص76
[23] نجاة مشمس، مرجع سابق ص 173-174.

الجدول رقم 12:تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

	94	95	96	97	98	99	2000
1النمو الإق	-0.9	3.8	3.8	1.3	3.2	4	3
2- التضخم	38.4	21.8	17.2	8.1	5.4	4.8	
3 – العجز الحكومي	-4.4	-1.4	3	2.4	-2.7	-1	-4
4- الصادرات	8.9	10.3	13.2	13.8	8.7	12	15
5- الواردات	9.2	10.1	9.1	8.1	8.9	10.2	9.5
6 – الميزان التجاري	-0.3	0.2	4.1	5.7	-0.2	1.8	5.5
7- الميزان الجاري	-4.3	5.4	2.7	7.3	-2.5	2.7	
8- المديونية الخارجية	30.5	33.5	33.4	31.9	31	28.4	25
9- خدمة المديونية	45.4	44.9	39.6	31.6	42.8	39	30
10- الإحتياطات	2.5	1.7	3.7	7.6	6.3	4	8

إن مرحلة إنتقال الإقتصاد الجزائري من النظام المركزي إلى أسلوب و نمط غقتصادي يعتمد على قواعد إقتصاد السوق لم تكن عملية سهلة أو غير مكلفة بحيث كان المتوقع أن الإصلاحات الإقتصادية قد تسبب في نتائج إيجابية و لكن كدلك إحتمال ظهور آثار سلبية و بالتالي فإن أهم الإستنتاجات الإيجابية لهده الإصلاحات هي :

1. إسترجاع الجزائر نسب النمو موجبة لكن تبقى ناقصة نوعا ما من أجل القضاء على بعض الظواهر مثل البطالة .
2. إنخفاض محسوس في نسب التضخم .
3. إنتعاش في الإحتياطات النقدية التي ساهمت في توازن ميزان المدفوعات .
4. إنخفاض نسبة خدمة المديونية خاصة بعد إعادة جدولة الديون .

5. التحكم في نسبة السيولة النقدية التي آنخفضت من 50 في بداية المخطط و وصل إلى 30 في السنوات الأخيرة .

6. التحكم في ميزانية الدولة (العجز عن طريق التقليص من الأعباء الحكومية).

7. التوازن في سوق السلع و الخدمات .

8. إسترجاع القطاع الخاص لمكانته في الإقتصاد القومي .

إما الإستنتاجات السلبية في هذه الإصلاحات فهي على النحو التالي :

- إرتفاع نسبة البطالة حوالي 30 سنة 2000 و يرجع ذلك أساسا إلى تسريح العمال للمؤسسات العمومية الذي وصل إلى 400000 عامل .
- تدهور في القدرة الشرائية بسبب الإرتفاع في الأسعار في بداية الإصلاحات و تجميد الأجور و المداخيل
- بروز بعض المظاهر الإجتماعية مثل : الفقر و الحرمان بحيث بلغ عدد هؤلاء الفئات في السنوات الأخيرة حوالي 12 مليون .
- غلق المؤسسات العمومية و بالتالي تقليص مناصب الشغل .
- إهمال الجانب الإجتماعيمن حيث التأمين أو توفير الصحة ...

آخر شيء يمكن أن نشير إليه هو أن الإقتصاد الجزائري ما زال يعاني من بعض الضغوطات الإقتصادية و المالية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي خاصة في ظل تحديات إقتصادية هامة المتمثلة في ما يسمى ب العولمة الإقتصادية .

نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر

يبرز في الواقع الاقتصادي الذي افرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤثرات الكلية و نبرزها كما يلي:

- **بالنسبة للنمو الاقتصادي:** إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، قان الاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان.

– الإنتاج المزدوج من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار من المحروقات حيث تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 حيث كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 وكذلك فان الأسعار شهدت ارتفاعا محسوسا.

– تحسن مردود القطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من 15" عام 1995 إلى 21.5" سنة 1996[24]

- **بالنسبة لعجز الميزانية العامة:** حيث سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج او حتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7" سنة 1993 إلى 4.4" سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3% ، 2.4 % ، 2.9 % من الناتج الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي و الانخفاض النسبي للنفقات العامة.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما و مستمر مع نهاية فترة البرنامج حيث انخفض % عام 1994 إلى 18.7 %المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29 خلال سنتي 1997، 1998 على التوالي.[25]% و 5 %سنة 1996 ، 5.7

- **بالنسبة للاحتياطات الدولية:** لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق و تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي اثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 % مليار دولار سنة 1994 الى4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار.[26]

[24] كمال رزيق، عمار بوزعرور، مرجع سابق
[25] مرجع سابق
[26] مرجع سابق

الجدول رقم13: تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة 2002/1990

السنوات	قبل التصحيح				اثناء التصحيح					بعد التصحيح			
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	26.6	27.1	25.9	31.1	29.5	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2	22.5	21.7
خدمات الدين (مليار دولار)	8.9	9.5	9.3	4.5	4.2	4.3	4.5	5.1	5.1	5.1	4.5	4.4	4.2
خدمة الدين/الصادرات	66.4	74	76.3	92.3	84.7	42.5	29.2	29.8	46.6	37.3	19.5	22.1	21.7
حجم الدين/الناتج الداخلي الخام	48	68.6	63	61.3	70	76.1	74	66.4	65	58	47	41.2	48.5
الاحتياطات الدولية/حجم الدين الشهري%	2.9	5.9	5.7	6.1	9.8	6.6	13.3	25.7	27.5	37.4	46	70.1	92
حجم الدين /الصادرات %	209.6	215.3	259.8	307.5	297.1	240.1	201.6	208.6	306.7	227.2	122.4	118.3	11.9

المصدر بن طاهر حسين : مرجع سابق، ص274

في ضوء هذه المؤشرات و التي تعكس حقيقة هامة هي ان الجزائر استعادت قدرتها على السداد و تخطت مرحلة أن أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها خلال الفترة 1986- 1993 و التي كانت لها اثار سلبية على الاقتصاد الجزائري سواء على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي.

المحاضرة السادسة :

الخوصصة

بعد التهميش الذي سيطر على القطاع الخاص في ظل فترة المركزية، اصبح من الضروري اقحام الخواص في الاقتصاد الوطني ، من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادية للوطن ، بعد المعانات التي شهدتها منذ الاستقلال و كانت أولى التجارب الهيكلية الاقتصاد الرأسمالي هي تجربة الخوصصة ، و لم يكن هذا حكرا للجزائر بل شمل معظم الدول النامية في العالم بداية منذ عقد الثمانينات و عقد التسعينات .

و أقرت الخوصصة في الجزائر كاستراتيجية بحلول 1995[27] ثم أعيد النظر في هذه الاستراتيجية ليتم اقرار شطر ثاني من عمليات الخوصصة في سنة 2001 من خلال قانون 01-04.[28]

1. تعريف الخوصصة:

يقصد بالخوصصة كل صفة تتجسد في نقل الملكية الى اشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية،و تشمل هذه الملكية:

- كل رأسمال المؤسسة أو جزء منه ، تحوزه الدولة مباشرة أو غير مباشرة ، أو الاشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام ، و ذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة في رأس المال.

2. مقومات نجاح الخوصصة:

1- أهمية تكامل سياسة الخوصصة مع سياسات الاصلاح الاقتصادية .

2- بلورة سياسة واضحة تتعامل مع المجالات البديلة لسياسة الخوصصة.

3- تصحيح أوضاع المؤسسات العمومية التي يتم تحويل ملكتها او ادارتها قبل تطبيق سياسة الخوصصة عليها.

4- سلامة معايير أختيار المؤسسات و الانشطة التي سيتم خوصصتها .

5- تطوير سوق راس المال و المؤسسات المالية.

6- بلورة برنامج زمني مرن و مدروس لخوصصة الملكية.

7- تطوير التشريعات.

[27] الامر رقم 95- 22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 1995/08/26.

[28] الامر رقم 01-04 الصادر في 2001/08/20 و المتعلق بتنظيم و تسيير و خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

8- تحديد أهداف برامج الخوصصة على المديين القصير و الطويل.

9- الاصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.

الجدول رقم 14 حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال 2003-2007

عدد الهيئات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	**المجموع**
الخوصصة الكلية	5	7	50	62	68	18	46.04
الخوصصة الجزئية(55%)	1	2	11	12	7	1	07.91
الخوصصة الجزئية(56%)	0	3	1	1	6	2	2.63
التنازل لصالح العمال الاجراء	8	23	29	9	0	7	16.54
مشروعات مشتركة	4	10	4	2	9	1	6.54
يبيع الاصول لصالح الخواص	2	13	18	30	20	7	19.6
المجموع	20	52	133	116	110	36	%100

المصدر : سي محمد كمال ، مرجع سابق ، ص87.

3. تقييم برامج الخوصصة في الجزائر :

لقد شكلت عمليات الخوصصة في الجزائر اثارة للنقاش و الجدل في مجموع الاصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها ابتداءا من العقد الأخير من القرن الماضي.

واجه تطبيق الخوصصة عدة عقبات و صعوبات جعلت المؤسسات الاقتصادية العمومية في وضعية انسداد و من بينها:

1- العوامل الاقتصادية:

أ – المؤسسات المراد خوصصتها: من حيث صعوبة دراسة المؤسسات المراد خوصصتها و تقييمها، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تتوفر على محاسبة حقيقية تساعد على معرفة تكلفة المنتوج ، اضافة الى ديون هذه المؤسسات التي تشكل عقبة كبيرة على خوصصتها.

ب- سوق رأس المال: ان خوصصة المؤسسات العمومية تعني بيع جزء من هذه المؤسسات أو كلها للقطاع الخاص، و يكون هذا البيع ممثلا في الأسهم أو السندات تطرح في السوق رأس المال (البورصة)،وهذه الأخيرة تؤدي دورا هاما في الحياة الاقتصادية ، اذ تتيح الفرص لتقابل العرض و الطلب، كما أنها تعتبر مقياسا دقيقا لحركة الاستثمار و الادخار في البلد ، لذلك فان تقدم برامج الخوصصة مرتبط بوجود سوق راسمالي قوي، و هي واحدة من أهم نقاط الضعف في برنامج الخوصصة و ابرز عوامل بطء تنفيذها. اضافة الى عوامل اقتصادية أخرى منها:

* عدم ملاءمة القوانين و التشريعات

* ضعف الادخار الناجم في اساسه عن الاضطراب الاقتصادي.

* الانكماش الاقتصادي الذي أدى الى الركود في المبيعات من السلع و الخدمات.

* غياب استراتيجية واضحة و بعيدة المدى في مختلف القطاعات .

2- العوامل الاجتماعية:

- أدى انحلال المؤسسات العمومية و خوصصتها الى تسريح للعمال مما أدى الى حدوث صراعات ما بين المؤسسات و النقابات.

- الثقافة الاجتماعية لا تسمح بمسايرة التحولات الاقتصادية الحديثة، بعدما كانت الدولة تدعم لاسعار المواد الاستهلائية ، لذلك اصطدمت سياسة الخوصصة بثقافة اجتماعية غير ملائمة و بدهنيات متجمدة رافضة لكل اجراءات التصحيح.

اضافة الى عوامل أخرى باتت تعرقل عملية الخوصصة منها[29]:

* عدم الاستقرار الامني الذي مس الاقتصاد الوطني من خلال تخريب المؤسسات الاقتصادية و النقدية على و التعدي على الاملاك الخاصة و العامة.

* الافتقار الى تمويل الخوصصة.

* عدم وضوح الاهداف النهائية للخوصصة.

استطاعت الجزائر تحقيق نقلة هامة نحو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، و فتحت المجال أكبر للقطاع الخاص من أجل الانطلاق في مسار الخوصصة و تجسيد مراحلها ، و لكنها تميزت بالبطء مما أثر على اقتصاد البلد.

تبني اقتصاد السوق :

يعتبر اقتصاد السوق خاصية أساسية للراسمالية ، وهو نظام اقتصادي يشترط تظافر عوامل منها:

الامركزية ، المنافسة الحرة ، التقاء العرض بالطلب لتحديد السعر ، الانفتاح الداخلي و الخارجي.

قواعد اقتصاد السوق:

من بين القواعد التي يتضمنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي[30] :

* اصلاح نظام الاسعار عن طريق رفع الدعم عنها و جعلها أكثر مرونة .

* وضع الايطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعفاءها مبدئيا من الضرائب.

* الاصلاح المالي و البنكي من خلال اصدار قانون النقد و القرض ن90-10 المؤرخ في 10- افريل 1990 و الذي كان يهدف الى استقلالية البنك المركزي عن الخزينة و البنوك التجارية ، و عن التطهير المالي لمديونية الخزينة و المؤسسات العمومية من جهة اخرى ، و تحرير حركة رؤوس الاموال مع الخارج.

[29] د . شريف شكيب أنور ، أ.بوزيان عثمان ، الخوصصة في الجزائر دراسة و تقييم ، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية ،تلمسان، ص12

[30] عبد الله بلوناس ، "الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق، و مدى انجاز اهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، 2004-2004.

* اعتماد قانون المالية لسنة 1990 و لا ئحة لبنك الجزائر ترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستراد و التصدير.

* محاولة بعث السوق المالية و تطويرها فيما يخص بورصة القيم المنقولة .

* خلق مناخ ملائم لممارسة حرية التجارة.كما انبثت عن هذه الاصلاحات مجموعة من مشاريع و قوانين تهدف الى اعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري ، و ضمان حسن تنفيذ برامج الدعم الاقتصادي.

المحاضرة السابعة:

برنامج الانعاش الاقتصادي

1. مفهوم الانعاش الاقتصادي :

هي سياسة اقتصادية هدفها انعاش النشاط الاقتصادي أي زيادة الانتاج و الشغل عن طريق دعم طلب العائلات و المؤسسات، و عليه فهي ترتكز على سياسات نقدية و ميزانية توسيعية، أي بعبارة أخرى تهدف إلى إعادة اطلاق الالة الاقتصادية بطريقة كينيزية. بعبارة أخرى، يمكن تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي على أنه مجموعة من الأهداف المسطرة بغية تحقيقها في فترة زمنية، و هو ما يتطلب التوفير المستمر الامكانيات التمويلية لضمان المرونة و السرعة في انجاز المشاريع.

2. دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

أ) **ضعف معدل النمو الاقتصادي**: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، حيث بلغ متوسط معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة1987 . 1994 نسبة 0،5%[31] و هذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج و سياسات اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي:

ب) **ارتفاع معدل البطالة**: تعد مشكلة البطالة من بين أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، و ترجع هذه الأخيرة إلى عدة أسباب ترجع إلى عدة عوامل متداخلة نذكر منها :

- عامل النمو االديمغرافي.
- الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي.
- توقف الاستثمارات العمومية منذ 1986.
- الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من 1989 و التي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ساهم في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية المفلسة.

[31] نبيل بوفليح,"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد 12، ديسمبر 2012،جامعة الشلف، ص 244.

3. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

خصصت الحكومة غلاف مالي هام قدره 525مليار دينار جزائري لتنفيذ برنامج ثلاثي يتعلق بدعم الانعاش الاقتصادي في الفترة ما بين 2001 .2004 يهدف إلى [32]:

- توفير السكن.
- فتح مناصب شغل
- دعم القطاع المنتج للقيمة المضافة و الثروة.
- توفير المنشآت القاعدية عبر التراب الوطني من أجل جلب المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين .
- تنمية الموارد البشرية
- التنمية المحلية و تأهيل مستوى بعض مناطق البلاد.

و في هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية:

الجدول رقم 15: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
1) أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 40,1
2)تنمية محلية و بشرية.	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	% 12,4
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	% 8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	% 100

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر،2005، ص87

[32]الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، رقم 286، ص 8 محمد مسعي ،"سياسة الانعاش الاقتصاديفي الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث العدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة, ص147.

ويمكن اعطاء تفاصيل أكبر حول هذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم16: التوزيع الفرعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

النشاطات	المبالغ المقدرة
1)- دعم النشاطات المنتجة	22.5
أ- الفلاحة	65
ب- الصيد البحري و الموارد المائية	90.5
2)- التنمية المحلية و الاجتماعية	
أ – التنمية المحلية	113
ب- الشغل و الحماية الاجتماعية	16
3)- تدعيم الخدمات العمومية	210.5
3-1 التجهيزات المهيكلة للتراب الوطني	142.9
3-2 المنشات القاعدية للري	31.3
3-3 المنشات القاعدية للسكك الحديدية.	54.6
3-4 الاشغال العمومية.	45.3
3-5 الاتصالات.	100
3-6 احياء المناطق الريفية في الجبال الهضاب و الواحات.	67.6
- المحيط	6.1
- احياء المناطق الريفية	9.1
- قطاع السكن	35.6
4)- تنمية الموارد الشرية	90.3
- التربية الوطنية	27
- التكوين المهني	9.5
- التعليم العالي	18.9

أما البحث العلمي	12.38
– الصحة و السكن	14.7
– الشباب و الرياضة	4
– الثقافة و الاتصال	2.3
– الشؤون الدينية	1.5

االمصدر: من اعداد الباحثة من خلال التقارير الوطنية

يمكن ملاحظة مدى نجاح هذا البرنامج من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة ما بين 1998. 2004 باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف اعداد و تنفيذ هذه السياسة

الجدول رقم 17: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية2004.1998

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
38,6	28,9	25,2	24,3	28,5	17,8	12,9	متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري "دولار أمريكي"
32,1	24,5	18,7	19,1	21,7	12,3	10,1	الصادرات
17,9	13,3	12,0	9,5	9,3	9,0	8,6	الواردات
14,2	11,2	6,7	9,6	12,4	3,3	1,5	رصيد الميزان التجاري
9,1	7,5	3,6	6,2	7,6	2,4 -	1,7-	رصيد ميزان المدفوعات
43,1	32,9	23,1	18,0	11,9	4,4	6,8	إحتياطي الصرف
28,8	24,3	19,1	18,1	12,2	4,6	7,5	إحتياطي الصرف " أشهر واردات"
21,4	23,2	22,6	22,5	25,2	28,3	30,6	المديون الخارجية
26	34,9	40,5	41,1	46,4	58,0	63,9	نسبة الدين الخارجي من الناتج (%)
3,6	2,6	1,4	4,2	0,3	2,6	5,7	معدل التضخم (%)
72,6	77,4	79,9	77,2	75,5	66,5	58,7	سعر الصرف

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر، 2005

يشير الجدول إلى التحسن الملحوظ الذي شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية:

- إن تحسين أسعار المحروقات أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية.
- حصيلة هذه الزيادة في الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8,6 مليار دولار امريكي سنة 1998إلى17,95مليار دولار أمريكي سنة 2004 نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة، و ارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى باعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

و بالتالي فإن تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة في:

- تحقيق فائض مالي معتبر في رصيد ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات منذ سنة 2000.
- انخفاض محسوس في حجم المديونية الخارجية و ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في فترة مابين 2000 .2004.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005.2009 :

خصص لهذا البرنامج مبلغ يقدر ب 4202،7 مليار دينار جزائري حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى عدة فروع

الجدول18: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**1908,5**	**% 45,5**
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني .	399,5	
- البرامج البلدية التنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز	192,5	
- باقي القطاعات [1]	311,5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	**1703,1**	**% 40,5**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع الماء	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**337,2**	**% 8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحـرف	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية :	**203,9**	**% 4,8**
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16,3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال	**50**	**% 1,2**

[1] تضم هذه القطاعات قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، www.cg.gov.dz/psre

ما يمكن استخلاصه هو أن[33] :

- قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908،5مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45،5% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له1703،1 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 40،5% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337،2 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 8% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- القطاع الاداري الحكومي : استفاد من برنامج خاص لتطوير و اصلاح أهم الهيئات الحكومية وصلت قيمته 203،9 ما يعادل 4،8% من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال : استفاد من 50 مليار دينار جزائري ما يعادل 1،2 من البرنامج التكميلي.

6. البرنامج الخماسي 2010 /2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

[33] دحماني عبد الكريم، "تمويل نفقات الإستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برنامج دعم النمو الاقتصادي" ، كلية الحقوق، جامعة الشلف ، ص 88

الجدول19 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	**9903**	% 45,42
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني .	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات [1]	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	**8400**	% 38,52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	**3500**	% 16,05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

[1] تضم هذه القطاعات : قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص255

- قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45،42% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية: استفاد من مبلغ 8400مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 38،52% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة ، الصيد البحري و التشغيل: استفادت من 3500 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 16،05% من اجمالي البرنامج التكميلي.

7. تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي :

يكمن مدى تقييم فعالية البرامج الاقتصادية لدعم الإنعاش في تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة.

1. معدل النمو الاقتصادي:

تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي إلى رفع النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، فهي تعتبر سياسة كينيزية[34]،و التي تتم كما يلي: رفع الانفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و بالتالي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

[34] سي محمد كمال ، مرجع سابق، ص98.

الجدول20: التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ) المحروقات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	2,5-	2,3-	2,6-	0,75
ب) الخدمات :							
- نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غ	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
حكومية:	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
- معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية:							
ج) الفلاحة :							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,0-	1,3-	3,1	4,9	5,3-	6,0	0,4
د) البناء والأشغال العمومية:							
- نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
ه) الصناعة :							
نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	1,3-	1,0-	1,3-	2,2-	1.9	2,5-	1,06-
لعمومي:	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
- معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص							
و)ضرائب ورسوم على الواردات:							
- نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5.89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر2010 .

هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص أن :

1) قطاع المحروقات: يعتبر القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي للجزائر.
2) قطاع الخدمات : لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي أثر ايجابي على أداء هذا القطاع,
3) قطاع الفلاحة : يعد تأثير هذا القطاع في النمو الاقتصادي ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

4) قطاع البناء و الأشغال العمومية: هو القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو تبقى ضعيفة بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج.

5) قطاع الصناعة: على عكس البلدان الأخرى، فإنه سجل في الجزائر القطاع الصناعي نسب نمو منخفضة في فترة الإنعاش الاقتصادي، و ذلك راجع للاختلالات الهيكلية و المالية التي تمس هذا القطاع باستثناء الحديد و الميكانيك و الإلكتروني و مواد البناء.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج الانعاش الاقتصادي نظرا للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.

بعد برامج الانعاش الاقتصادي، توجب علينا دراسة ما مدى تحقيق أهداف هذه البرامج، خاصة مع الاسعار المتدنية للنفط والتي لها تأثير مباشرة على ميزانية الدولة الجزائرية.

فقد يميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص نذكر من بينها :

الجدول21: تطور الاحتياطات خلال الفترة 2001-2014

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013	2014
القيمة (مليار دولار)	18	23	33	43	56	78	109	130	200	194	188

تتغير هذه الاحتياطات على حسب تطورات السوق الدولية ، و طبيعة التوظيفات و الاستخدامات الاستثمارية و الفرص التنافسية.

1- الخصائص الهيكلية والبنية التحتية و المؤسسية و القطاعية للاقتصاد الجزائري، حيث يعاني اقتصاد بلادنا من اختلالات هيكلية و بنية مؤسسية غير تنافسية و تركيب قطاعي غير متوازن و غير متنوع يعتمد على القطاع الريعي أي يتركز على الطاقات الغير المتجددة.

2- بيئة الأعمال وحوافز الاستثمار وتكاليف القيام بأنشطة الاعمال و مستويات الفساد الاقتصادي.

يعتبر البترول موردا حيويا نابضا و مصدرا للدخل القومي بالنسبة للجزائر، فهو مرتبط بقوتها هيبتها ، و أي انخفاض في أسعاره يؤدي الى اختلالات كبيرة في اقتصادها.

الجدول 22: معدل استخدام قدرات الانتاج الصناعي2001 و2012

المستويات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
القطاع الصناعي	48	51	50	53	56	54	50
الصناعة خارج المحروقات	44	46	46	48	52	50	50
الصناعة المعمالية التحويلية	44	46	45	46	50	49	49

المصدر: صالح صالحي ،مرجع سابق ، ص9

فبعد أزمة 2008 واجهت الجزائر أعظم التحديات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المحلي ،و ترجع هذا التقلص في عائدات الصادرات عجزا في الحساب الجاري. و ما زاد الوضع سوءا هو تراجع الانتاج المحلي لموارد الطاقة كالنفط و الغاز و يعود السبب الى ضعف القاعدة المؤسساتية للدولة الجزائرية و اعتمادها على اقتصاد الريع دون وضع بيئة للاستثمار مشبعة لاحتياجات الدولة و المجتمع.

تعاني الجزائر في هذه الفترة عدة مشاكل نذكر من بين اسبابها:

- الازمة في اسعار البترول الناتجة عن أزمة الاقتصادية العالمية 2008 .

- تدهور قيمة العملة المحلية في السوق الاقتصادية العالمية.

- ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- زيادة الانتاج النفطي في السوق السعودية سنة 2014 مما أدى الى وفرة هذه المادة و أصبح العرض يطغي على الطلب عليه.

- ثروة النفط الصخري التي أخذ بعد جيوسياسي وضجة داخل المجتمع المدني بالرغم من أن الجزائر تمتلك ثروة ضخمة من هذه المادة و تمثل البديل المثالي للنفط.

- التغيير في السلوك الاستراتيجي لدول الOPEP من خلال تركيزها بالحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

- انخفاض مستويات استهلاك النفط في USA خاصة في ظل تعويضة بالغاز الصخري.

المحاضرة الثامنة:

الجزائر و الشراكة الأورومتوسطية

مقدمة:

يعتبر الإتحاد الأوروبي المورد الأول للجزائر نظرا للحجم الكبير من الواردات المستوردة منه والتي تزداد قيمتها يوما بعد يوم، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها تعزيز العلاقات التجارية أكثر وأكثر وخاصة بعد تبني الطرفين السياسة المتوسطية الجديدة سنة 1995.و تعرف السياسة المتوسطية الجديدة بأنها طرح أوروبي، حيث ظهرت إلى الوجود في إعلان برشلونة يومي 27، 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية، إذ اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية المنخرطة في الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي سوف تكون الشراكة الأورو-متوسطية، هذه السياسة كانت مغايرة للأطروحات السابقة؛ لأنها أخذت بعين الاعتبار المجالين السياسي والاجتماعي

I. تعريف الشراكة الأورو متوسطية:

تعددت التعارف الخاصة بمصطلح الشراكة، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها[35] " تلك العلاقة المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من اجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف".

و كلمة الأورومتوسطية مركبة من جزئين:

- الأورو :ويقصد بها منطقة الاتحاد الأوربي
- متوسطية :نسبة إلى حوض البحر المتوسط

ولقد استند إعلان برشلونة على ثلاثة أبعاد أساسية، وُتعرف أيضًا بالمحاور وهي كما يلي[36]:

[35] إلياس غقال" تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)"رسالة دكتوراه، السنة الجامعية2016-2017، ص3.

[36] فلنتينا جودت حسن مناع " إعلان برشلونة ... تقييم نقدي للنتائج" برنامج الدراسات الدولية ،كلية الدراسات العليا، جامعة بيزرت، سنة 2006، ص38.

- **الجانب السياسي:** يقصد به تحديد مجال موحد للسلام والاستقرار، أي تأمين الأمن الجهوي لأوروبا من منظور الحوار.
- **الجانب الاجتماعي:**الهدف المرجو هو تطوير الموارد البشرية وإعطاء الأولوية للتبادل بين المجتمعات.
- الجانب **الاقتصادي:** الهدف المرسوم هو الوصول إلى إنشاء منطقة مشتركة مبنية على التطور الاقتصادي والاجتماعي المستمر والمتوازن.

II. أهداف الشراكة:

لقد أقيمت اتفاقية الشراكة من أجل تحقيق الأهداف التالية[37]:

أ- **أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية** : تتمثل فيما يلي:

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي ،والحد من آثارها السلبية المنعكسة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة, والخطر النووي والإرهاب، وغيرها.
- الحاجة إلي اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط.
- العمل علي توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

[37] إلياس غقال، مرجع سابق الذكر، ص9.

- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب, حيث أن عدد السكان في دول البحر المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي سيصل إلي 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030, وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلي تزايد موجات الهجرة إلي دول الاتحاد الأوروبي, وترى المجموعة الأوروبية أنه لا بد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي, وتبني سياسات سكانية محكمة.
- دعم تشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون من دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة, الطاقة, الاستثمار.

ب- أهداف الشراكة من منظور الدول العربية:

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي, لاسيما وأن العالم عرف ظهور تجمعات كثيرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTAورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEANوالإتحاد الأوروبي UE، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي علي الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتجات الدول العربية في السوق الأوروبية, بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية, ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول. ومن بين الأهداف الأخرى التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي:

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية ،وكذا تخفيض القيود المفروضة علي الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية .
- الحصول علي مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا, بالإضافة إلي الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار .
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا، وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية.

ويعتبر برنامج MEDA الأداة الأساسية للتعاون المالي الأورو-متوسطي ، والذي يهدف إلى ما يلي:

- تسهيل الإصلاحات الهيكلية على شكل إعلانات للخزينة.
- برنامجين موافق عليهما في 1998 الأول لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) بقيمة 57 مليون أورو، و الثاني لتقوية الإصلاحات الهيكلية والخوصصة بقيمة 38 مليون أورو.
- تطوير القطاع المصرفي.
- مساعدة القطاع الاجتماعي.

III. خطوات الجزائر في مجال الشراكة وواقعها الحالي:

أعطت الجزائر موافقتها على مشروع الأورو-متوسطية سنة 1993 قبل أن توقع[38] على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995الذي يربط الدول الأوروبية الخمسة عشرة و الدول المتوسطية الاثنا عشر، وبدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي في 1997/03/04 بمدينة بروكسل،وفي هذا الاجتماع أعلنت السلطات الجزائرية مطالبها التي كانت مغايرة لما تمّ الاتفاق عليه مع الدول المجاورة؛ هذا الاختلاف في الرؤية يتضح لنا في ثلاثة محاور:

*الجانب الاقتصادي: يتضح في الانفتاح الكلي للأسواق الذي تطالب به دول الاتحاد الأوروبي، و هذا الطلب رفض من طرف الجزائر، مقابل ذلك اقترحت أن يكون هناك انفتاح تدريجي للأسواق حتى يتم تطوير الاقتصاد الجزائري.

* حددت مدة المرحلة الانتقالية اللازمة لإنشاء المنطقة الحرة بـ 12 سنة والجزائر ترفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية التي حددت في إعلان برشلونة مقابل الرفع التدريجي للتعريفة الجمركية، فالجزائر تدافع عن مبدأ المراجعة الدورية لمعدلات التعريفة الجمركية كل ثلاثة إلى خمس سنوات فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري.

[38] زعباط عبد الحميد"الشراكة الأورو متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، بدون سنة، ص54-58.

*خطوة الجزائر تنص على أن تكون درجة التدخل في التقليص من الحماية في القطاع الصناعي متوازنة مع درجةالتدخل الأوروبية في الاقتصاديات العربية. هذه الخطوة سوف تسمح للجزائر بتامين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الداخلية التي حددت في ثلاث عناصر:

- تدخل الاتحاد الأوروبي في تحقيق البرنامج الصناعي.
- وضع برنامج خاص لتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- توسيع وتوطيد التعاون المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، والذي لم يكن كافيا في السابق.

توقيع الجزائر لإنفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل سنة 2002 بفالنسيا في إسبانيا وقد تمحور حول:

1. تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
2. إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
3. ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل.
4. الاهتمام بالجانب الاجتماعي.
5. إقامة منطقة للتبادل الحر.
6. التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى 10 سنوات كاملة، وهذا بدءا من السنة الثانية من تنفيذ الإنفاق(2006/09/01)، على أن يتم بعدها إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر مطلع 2017.هذا الاتفاق القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني ،وفتح أسواق جديدة علاوة على تحرير مجال الطاقة باعتبار أن أوروبا تعاني من التبعية في هذا الجانب للغاز الجزائري .
7.

IV. نتائج الشراكة الأورومتوسطية:

من أهم النتائج الناتجة عن الشراكة هي :

- رفع مستوى دخول المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق والعولمة،ووضع حد للتبعية الاقتصادية.
- تشجيع المستثمرين (وطنينا أو أجانب) ما بين الدول،وتطوير الطاقات الكامنة وغير المستغلة.
- إعادة تطوير الموارد و المواد الأولية المحلية.
- تطوير إمكانيات الصيانة.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخلق مناصب شغل.
- سياسة توازن جهوية بين مختلف القطاعات.
- تحويل التكنولوجيا والدراية المتطورة وتقنيات التسيير.

و هذا كله متوقف على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية ،وعامل الجباية.

-إن الهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، و بالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للاستثمار والإنماء الاقتصادي وإطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثارا هامة يمكن إبرازها فيما يلي:

- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع، قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضاعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوربية من إختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، و إذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوربية نحو الجنوب .

- إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ستبقى الأسواق الأوربية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي، وبعد تهميش الزراعة، والثغرة الرئيسية والمحورية في هذا المشروع هو أن الإتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوربية. والمزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي، ولو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوربي ما يبرره، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية.و من خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية المؤزرة والسليمة والسريعة لكل الأطراف و خاصة الأقطار النامية منها.

V. الاتحاد من أجل المتوسط:

تم إطلاق الشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بعملية برشلونة في سنة 1995 بغية تكوين إطار تعاون مؤسساتي دائم بين الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط من غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي كما ذكرنا سابقا،

وخلال قمة رؤساء الدول والحكومات الأوربية والمتوسطية التي عقدت بتاريخ 13 جويلية 2008 في باريس، تغير اسمها ليصبح[39] "الاتحاد من أجل المتوسط".

ولم يتغير شعاره، وهو كما يلي:

Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط

وبالتالي يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط استمرارا لعملية برشلونة، ويهدف إلى تعزيزها، وزيادة التعاون في حوض المتوسط عبر إقامة المشاريع بشكل خاص، كما يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى إقامة التعاون على نطاق واسع من المجالات التي تبدأ من الحوار السياسي ولا تنتهي بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشكل التالي يوضح تطور التاريخي:

الشكل 1: التطور التاريخي للشراكة الأورو متوسطية

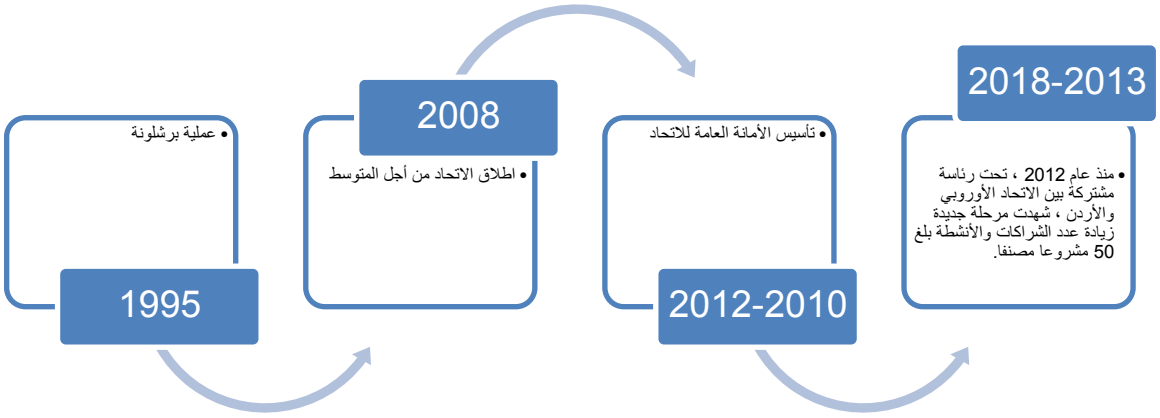

المصدر: http://ufmsecretariat.org/fr/who-we-are/history

[39] http://ufmsecretariat.org/fr/who-we-are/,vu le24/03/2018.

ويضم الاتحاد من أجل المتوسط 43 دولة منها 28 دولة في الاتحاد الأوروبي و 15 دولة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وهي كما يلي:

الجدول 23: دول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط

ألبانيا	الجزائر	ألمانيا	النمسا
بلجيكا	البوسنةوالهرسك	بولغاريا	قبرص
كراوتيا	دانمارك	مصر	اسبانيا
استونيا	فيلندا	فرنسا	اليونان
هنغاريا	ايرلندا	اسرائيل	ايطاليا
الأردن	لاتفيا	لبنان	ليتوانيا
لوكسمبورغ	المغرب	مالطا	موريتانيا
موناكو	الجبل الأسود	فلسطين	هولندا
بولنيا	برتغال	التشيك	بريطانيا
تونس	تركيا	رومنيا	سلوفكيا
سلوفنيا	السويد	سوريا (التي علقت مشاركتها منذ 1ديسمبر 2011)	

المصدر: http://ufmsecretariat.org/fr/who-we-are/ufm-countries/

أما ليبيا فهي تعتبر كعضو مراقب فلقد شاركت في الشراكة الأورو متوسطية قبل عام 2008، ولكنها بدأت في حضور الاجتماعات بقبولها الدعوة الموجه إليها فيما بعد التغيرات السياسية في الاتحاد من أجل المتوسط.

وتم تحديد ست مجالات لها الأولوية في تنفيذ المشاريع في اطار الاتحاد من أجل المتوسط، وهي:

- تنظيف البحر الأبيض المتوسط ؛
- النقل البري والبحري؛
- الحماية المدنية؛
- الطاقة البديلة وخطة الطاقة الشمسية في البحر الأبيض المتوسط؛
- التعليم العالي والبحث(الجامعة الأوربية المتوسطية)؛
- تطوير إمكانات العمل.

وتتولى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، كل من مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي ودولة متوسطية من غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

خلاصة القول:

أن الهدف من الشراكة الأورو- متوسطية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ،من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو- متوسطية واسعة, وفي هذا الإطار أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي بأن إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول.

المحاضرة التاسعة:

الجزائر وعلاقتها مع OPEP

1. التعريف بالمنظمة :

تستمد المنظمة اسمها من الاحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية

OPEC: Organisation of petroleum exporting contries

OPEP: Organisation des pays exportateurs de pétrole

أنشأت هذه المنظمة من اجل مواجهة تقلبات أسعار البترول والذي يسبب ضرر كبير بالنسبة لاقتصاديات البلدان خاصة تلك التي تعتمد عليه بشكل كبير. وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد 10 و14 ديسمبر 1960 مع ممثلي إيران، العراق، الكويت. المملكة العربية السعودية وفنزويلا وكان الهدف من هذا الاجتماع التاريخي هو انشاء منظمة تعمل على إبقاء أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدود ها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة.

أنظم إلى الأعضاء الخمسة المؤسسون لهذه المنظمة عدة بلدان منها[40] :

قطر 1961، اندونيسيا 1962 التي ألغت انضمامها للمرة الثانية في 2016، ليبيا 1962، الامارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، اكوادور1973 ثم في 2007، أنغولا 2007، الغابون 1975ثم في 2016، غينيا الاستوائية في 2017.

كان مقرها في جنيف (سويسرا) في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم انتقل إلى فينا (النمسا) في 1965/09/01.

2 أهداف المنظمة:

1. توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء واستخدام أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2. العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

[40] www.opec.org

3. فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

4. تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع[41].

3. كيفية تقييم البترول:

لدى الأوبيك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل وتضم سلة الخامات 12نوعا هي: خام صحاري الجزائر، ميناس الأندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي، وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الاماراتي، والخام الفينيزولي الخفيف، و جيراسول الأنغولي.

4. خصائص المنظمة:

تتمحور خصائص المنظمة في النقاط التالية[42]:

1. أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.
2. قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية.
3. أنها ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والديبلوماسيين وتتطلب اجتماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.
4. تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة.
5. تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

[41] عبد القادر سيد أحمد، الاوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص75.
[42] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة السعودية،1997.

5. السوق النفطية:

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، يوجد عوامل سياسية، عسكرية ومناخية تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية ومن خصائصها [43] :

أ. ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبيك.

ب. سوق التكامل الرأسي و الأفقي: و ذلك بممارسة الشركات النفطية العالمية و الشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل، و المصب، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة البحث، و الاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية و الدراسة الفيزيائية، الحفر والتنقيب، الاستخراج.... لضمان انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

ت. سوق التكتل (الكارتل، المنظمات والهيئات) :هي عبارة عن الاتفاقات والخطوات التي تتبعها الشركات العالمية الى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته الى الاسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل. وظهرت اولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تليها المنظمة الدولية: OPEC، والوكالة الدولية للطاقة.

ث. عدم مرونة الطلب في فترة الاجل القصيرة: يتصف الطلب على لنفط بكونه غير مرن في المدى القصير، لان الصناعات المبنية على اساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل ان عملية التكييف تقتضي بعض الوقت.

ج. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي ان السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن.

[43] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر،2006، ص62

. أنواع السوق النفطية:

ان التعقيدات في طرف تسويق النفط الخام ادى الى ظهور سوقين مختلفين[44] :

1 . الاسواق الفورية: هي مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج او عدة منتوجات، غالبا ما تكون في مناطق جغرافية معينة.

تتواجد اهم الاسواق الفورية للبترول الخام في اوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الامريكية (نيويورك) اسيا (سنغافورة).

2 . الاسواق الآجلة: من اجل تفادي التقلبات الكبيرة في اسعار النفط، وضع المنظمون النفطيون سوق الاسعار الثابتة بتسليم مؤجل، حيث تتوفر فيه الحماية من التذبذبات في الاسعار التسيير الحسن للمخزون ن استمرار المبادلات في كل وقت.

6. صندوق ضبط الموارد:

ان الاعتماد الشديد على ايرادات النفط يعقد كثيرا السياسة المالية للبلد و لمعالجة هذه المشكلات قامت الكثير من الدول المنتجة للنفط و من بينها الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد: fond de régulation des recettes

او اما يعرف في بلدان اخرى بصناديق التثبيت او صناديق النفط.

تعريفه: صندوق ضبط الموارد ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائرو قد انشأت بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 بناءا على القانون 20.2000 المؤرخ في جوان 2000 والذي ينص على ما يلي[45]:

. يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103 .302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

1. في باب الايرادات:

. فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى اعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

[44] ـ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق ص55.

[45] موسوعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير hotmail, 29- post– hqtissad,blogspot ,com/2014/09blog

.كل الايرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2. في باب النفقات:

. ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة.

. تخفيض الدين العمومي.

. ان الوزير المكلف بالمالية هو الامر الرئيسي بصرف هذا الحساب

. تحديد كيفيات تطبيق احكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

يمكن الفرض من هذا الصندوق في:

1 . اما لمعالجة المشكلات الناشئة من تقلب ايرادات النفط وعدم القدرة على التمكن بها وبالتالي فهي تمثل صناديق التثبيت او الضبط.

2 . او من اجل ادخار جزء من ايرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي صناديق الادخار

وضعية صندوق ضبط الموارد في ظل انخفاض اسعار البترول:

بنيت تقديرات الحكومة لجهودها المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و2016، وتوقعت نضوبه تماما، بتآكل موارده سنة 2018، و قد عمدت الحكومة على اقتطاع اكثر من [46] 3400 مليار دينار او ما يعادل 32 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2016 مما يكشف اشباع حجم العجز في الميزانية.

وعلى خلفية التطور المشارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الايرادات، فان الحكومة اقرت في مشروع قانون المالية 2017، الغاء التسقيف دون 740 مليار دينار او ما يعادل 6.7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لناتج الصندوق خلال السنوات الثلاث الموالية.

وتشير التقديرات المعتمدة من مشروع قانون المالية 2017 الى بلوغ قيمة الصندوق سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دج او ما يعادل 51.18 مليار وبعد الانخفاض في الاسعار البترول والاقتطاعات المتواصلة من اجمالي مبلغ هذا الصندوق لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، سيعجز الصندوق على تغطية العجز في هذه السنة 2018. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المخطط الموالي:

[46] www.algeria.com/content/2018 consulté le 29/03/2018.

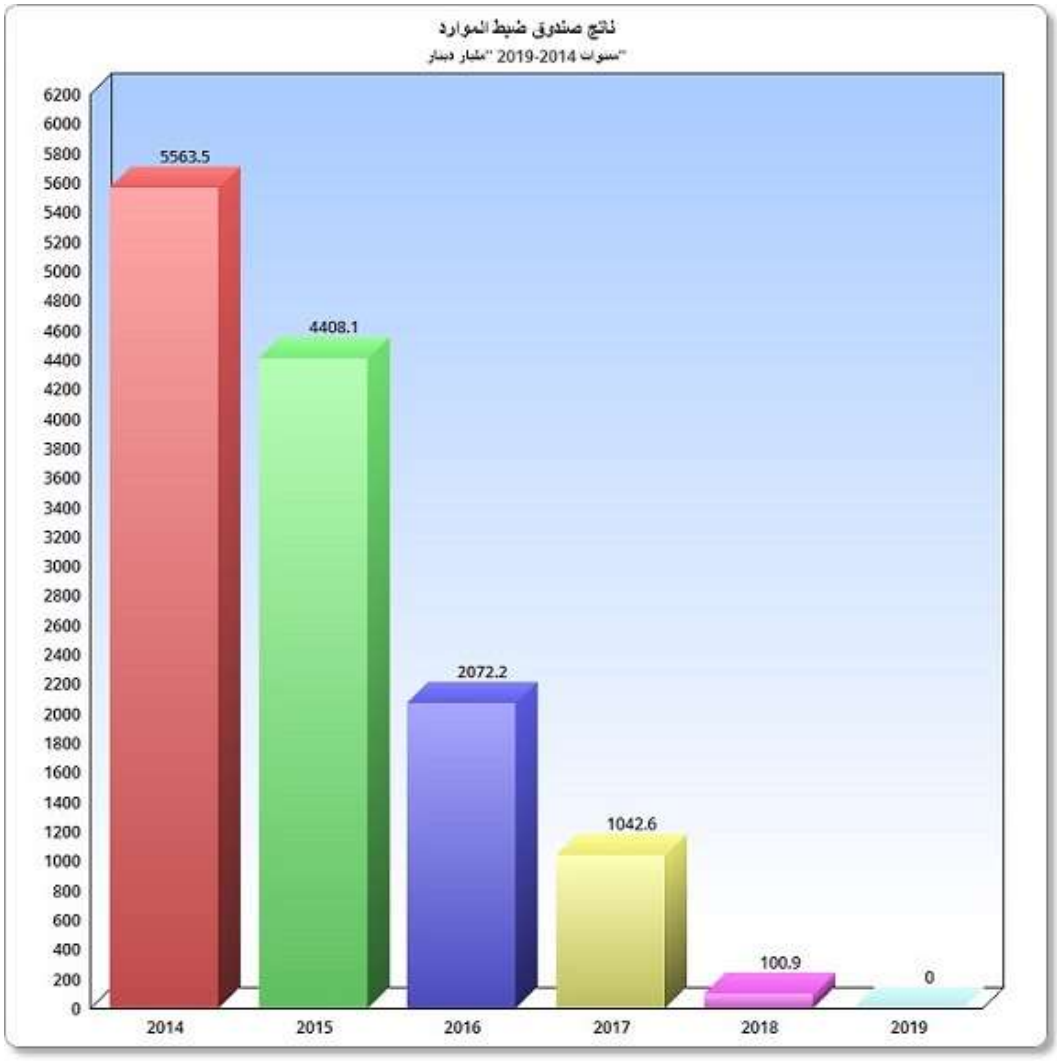

consulté le 29/03/2018www.eco-algéria.com/content/2018

7. مكانة الجزار في المنظمة:

انضمت الجزائر إلى المنظمة في سنة 1969 و منذ انضمامها، لعبت دورا نشطا و حاسما في قرارات و اتجاهات المنظمة رغما وزنها المتواضع فيما يخص الاحتياطات و الإنتاج (1.4م.بل/يوم)

إن أهم الظروف التي عجلت بانعقاد الاجتماع بالجزائر هي الحالة الحرجة التي وصلت إليها الدول المصدرة للبترول إثر الانخفاض الشديد لأسعار النفط الذي كان نتيجة ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة و هبوط الطلب عليه و كذا تدخل الأبيك من خلال سياساتها حيث رفضت آنذاك أن تخفض الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف الدولار الذي أدى إلى ضعف الطلب على النفط ذلك لأن البرميل مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.

و باقتراح من قطر انعقد اجتماع غير رسمي بالجزائر على هامش منتدى الطاقة الدولي في الفترة بين 26/28 سبتمبر و الذي تناول التحولات الطاقوية, كان المنتدى بالغ الأهمية سواء بالنظر إلى عدد الدول المشاركة او المواضيع المطروحة للنقاش.

العوامل الأساسية التي تتحكم في اسعار السوق هي [47]:

- ثنائية العرض والطلب.
- مستوى الاحتياطات الدول المستهلكة.
- سعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

[47] http://aljazairalyoum.com/اجتماع-أوبك-بالجزائر-و أسعار-النفط consulté le 29/03/2018

عرف الاجتماع المنعقد بالجزائر للمنظمة بالتاريخي حيث اقر هذا الاجتماع بتحديد سقف الإنتاج النفط اليومي بين 32.5/33 م.بل ، مع تكليف فريق من الخبراء يتولى تحديد حصة كل دولة على حدى مع مراعات خصوصية 3 دول : إيران ، ليبيا ، نيجيريا.

يرى البعض أن دول الأوبك ستتمسك باتفاقها في الجزائر وستنفذه خلال اجتماع فيينا وآخرون يرون أنه قرار غامض ونجاحه مرهون بلازمات في دول الربيع العربي.

8 ـانعكاسات قرار اوبيك لخفض الانتاج:

توصل اعضاء منظمة الاوبيك بقيادة السعودية الى اتفاق لخفض انتاج النفط بواقع مليون و مائتا ألف برميل ابتداء من جانفي 2017 .استجابت اسعار النفط فورا لهذا الاتفاق و قفزت 10 بالمئة خلال ساعات قليلة بعد الاتفاق ليخترق سعر البرميل حاجز 50 دولار, هذا الاتفاق مشروط بمساهمة منتجي النفط الكبار من خارج الاوبيك ب 600 الف برميل يوميا و على راسهم روسيا و التي في حال التزمت بالمبادرة فقد تنعش اسعار النفط اكثر و اكثر مع العلم انها تعهدت بتخفيض 300 الف برميل يوميا لكنها لم تعطي جدولا زمنيا لذلك و هذاما فسره البعض بانه محاولة للاستفادة من أسعار النفط المرتفعة بأكبر قدر ممكن لكن منتجين اخرين كالبرازيل لم يتعهدوا بأي شيء بعد.

تحملت السعودية نصف مليون برميل يوميا من الخفض فيما تحمل العراق 209 ألف برميل يوميا اما إيران فجمدت انتاجها عند نحو 3.8 مليون برميل يوميا اي اقل ب 200 ألف برميل مما كانت تطمح سابقا الا ان فشل الاجتماعات السابقة كان تعمدها للوصول الى سقف 4 مليون برميل يوميا.

الامارات وقطر والكويت حصتها مجتمعة من الخفض 300 ألف برميل يوميا اما ليبيا ونيجيريا فقد تم اعفاءهما من الخفض الذين يعانون مشاكل سياسية اثرت في انتاجهم

هل أنقدت خطة الأوبك ميزانية الجزائر من العجز في 2017؟ القرار الذي اتخذته اوبيك ادى الى ارتفاع سعر البرميل الى حدود 53 دولار وهذا السعر يتجاوز بثلاثة دولارات السعر المرجعي الذي حددته الجزائر في قانون المالية 2017 ولكنه لم يخلق الراحة المالية لخزينة الدولة حتى لو يصل إلى 60 دولار. فعلى الجزائر أن تستمر بنفس الوتيرة كأنه لم يكن هناك ارتفاع للأسعار ذلك لتعبئة موارد جديدة غير بترولية والأهم هو الرجوع إلى الاقتصاد المتنوع لأن سعر البترول متغير خارجي لا تتحكم فيه السوق.

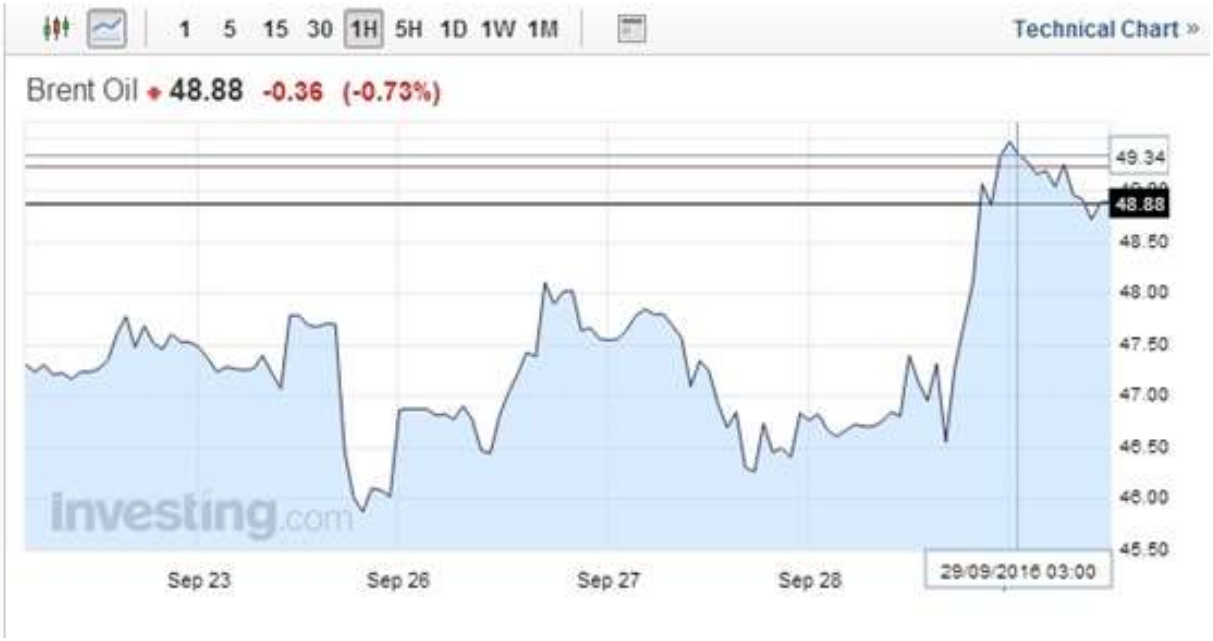

استقرت أسعار النفط يوم الجمعة 22-9-2017، حيث سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة نحو 50.53دولار للبرميل، فيما زادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي خام برنت ليسجل نحو 56.47 دولار للبرميل. ويأتي استقرار أسعار النفط بالتزامن مع اجتماع أوبك المقرر له والذي بحسب مصدران قد صرحا لرويترز انه سوف يكون مقتضبا.

وتضم اللجنة مسؤولون من الكويت وفنزويلا والجزائر إلى جانب روسيا وسلطنة عمان وهما من المنتجين غير الأعضاء بالمنظمة. وأبلغ الوزير الصحفيين أن سوق النفط تتعافى بقوة كبيرة، جاءت تصريحات الوزير بعد اجتماع في فيينا لعدد من وزراء النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجين آخرين خارجها من بينهم روسيا .

واتفقت أوبك وغيرها من كبار المنتجين، ومن بينهم روسيا، في نهاية العام الماضي أي في الاجتماع السابق على خفض إنتاج النفط بنحو 1.8 مليون برميل يوميا لدعم إعادة توازن السوق. واتفقوا على تمديد الاتفاق حتى مارس 2018.

إثر أزمة انهيار أسعار البترول التي بلغت أدنى قيمة لها في العامين الماضيين لجأت الدول المصدرة للبترول سواء كانت من الأوبك أو من خارجه إلى الاتفاق لتخفيض أو تحديد الإنتاج الذي كان الفائض فيه هو السبب الرئيسي لهذه الأزمة فوحدت هذه الدول جهودها و مصلحتها و عملت بهذا الاتفاق، في اجتماعين، الأول في الجزائر الذي كان كتشاور ما بينهم و التالي بفيينا وجاء لتأييد القرار المبدئي و تمديده الى غاية مارس 2018، باعتبار أن نتائجه سريعة و إيجابية.

المحاضرة العاشرة:

الجزائر في ظل الأزمة الراهنة

تعتبر الجزائر احدى الدول التي تعاني من التصدير المفرط للنفط، حيث يسيطر فيها قطاع المحروقات على أكثر من 98% من اجمالي الصادرات الكلية، مما يجعل اقتصادها رهبا تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ومن اجل الدفع بالنمو الاقتصادي للجزائر، وجب عليها ان تحفز قطاع الصادرات خارج المحروقات.

لقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال في العمل على تنمية اقتصادها وتوزيع انتاجها وصادراتها خارج المحروقات في الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التصدير المفرط للمحروقات، حيث يخضع فيها هذا الأخير لعوامل غير مستقرة نتيجة تذبذب سعره في السوق العالمي. الامر الذي يحتم عليها انتهاج سياسة صارمة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

. أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي:

تسمح التجارة الخارجية من اشباع الحاجات التي لا يمكن اشباعها بالسلع المحلية، فهي[48]:

. تمكن كل دولة من ان تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

. تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى.

. تعتبر مؤشرا الى قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بيع العرض والطلب

. توفر الافراد ما لا يمكن انتاجه.

. تساهم في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وانشاء المشروعات.

. تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية.

[48] د.صاولي مراد، عبد الرحمن فارس، "ترقية الصادرات خارج المحروقات و استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، 2017/09 ،ص33.

تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

ما يجب معرفته هو ان الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر لا تتجاوز نسبة 2,48% من اجمالي الصادرات و التي تمثل فيها المحروقات نسبة 97% و يعتبر الرقم الذي تم تحقيقه خارج قطاع المحروقات رقما مهما بالنظر لتداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن المنافسة القوية لمنتجات الدول المتقدمة، بالإضافة الى التحديات الداخلية التي تواجه العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية، كما شهدت الصادرات خارج المحروقات نموا معتبرا خلال 2008 حيث بلغت 1890 مليار دولار بزيادة قدرها 42% مقارنة 2007 ، وهذه نتيجة إيجابية ومؤشر جيد يؤكد التطور التدريجي لمسار الاقتصاد الجزائري بكيفية بطيئة. يجدر الإشارة الى ان غالبية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون من مشتقات نفطية.

الشكل 2: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1980 .2016).

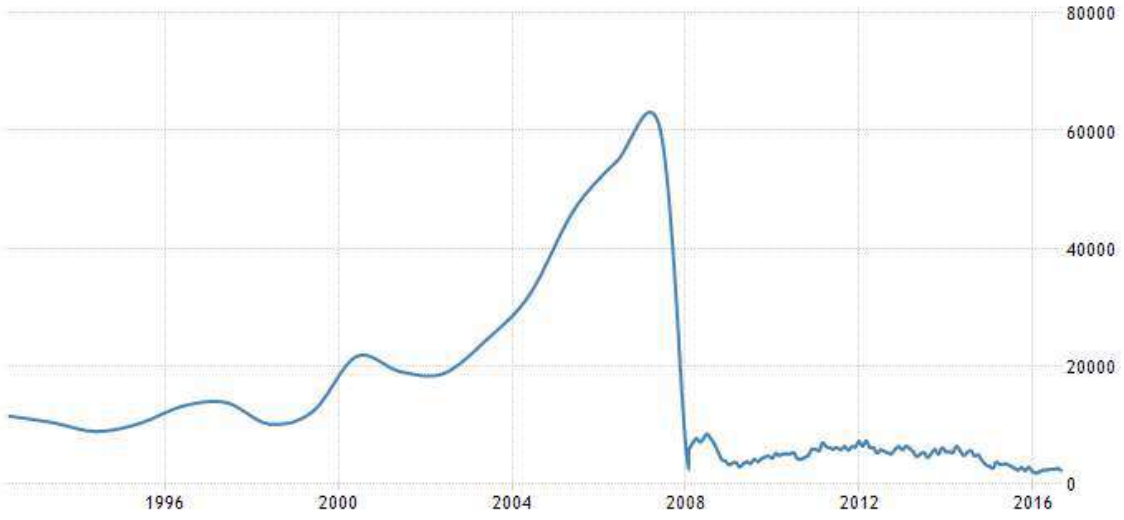

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports

من خلال الشكل السابق نلاحظ بان التجارة الخارجية أصبحت تعاني من ظاهرة الصادرات الأحادية أي تنامي للانخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات و التي انخفضت بين سنتين 2014و2015، في وقت تؤكد الحكومة على اطلاق استراتجية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات التي انهارت مداخلها بدورها باكثر من 50% و هذا ما يعتبر خطرا كبيرا لاقتصاد الجزائر خاصة بعد انهيار اسعار النفط الدولية منذ جوان 2014 وتراجعت مداخيله.

الهيكل السلعي للصادرات في الجزائر:

لا يزال قطاع المحروقات يسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة 9373%، كما لا تزال المواد الأولية ونصف مصنعة تسيطر على هيكل الصادرات، حيث تشمل هذه السلع أساسا ما يلي[49]:

. المنتجات النصف المصنعة التي تتمثل حصة 4.5 % من اجمالي الصادرات.

. السلع الغذائية بحصة 1.13%.

. المواد الخام بحصة 0.29%.

. سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص 0.18%و0.06%.

الجدول رقم24: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2009 . 2016).

المنتوج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	النسبة(%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1،13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93،84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0،29
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4،5
سلع المعدات الفلاحية	.	1	.	1	.	2	1	.	.
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0،18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0،06
مجموع الصادرات	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	34 668	28 883	100

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

[49] سفيان عبد العزيز، "دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد61، لبنان 2013،ص 180.

والتالي أصبحت سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى، وقد ايد معظم الاقتصاديون من خلال الدراسات التطبيقية على أهمية دور تنمية الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي. حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة غير متجددة الا وهي النفط.

وبالتغير في أسعار هذه المادة بسبب عدم الاستقرار في الأسواق الدولية، يصبح اقتصاد الجزائر هشا معرضا لمخاطر الازمات في أسعار النفط والأزمة الحالية أكبر دليل.

لذلك تسعى الجزائر جاهدة من اجل التنويع في الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها، وذلك من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن ذلك يتطلب رفع معدلات الاستثمار وتوسيع حجم الطاقة الاستيعابية.

دراسة الواردات الجزائرية:

الجدول25: اهم الواردات الجزائرية لسنتي 2008 . 2009.

الوحدة: مليون دولار	2008		2009	
المواد	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الطاقة	595	1,26	549	1 ,4
المواد الغذائية	7796	16,42	5863	14,91
المواد الأولية	1378	2,82	1201	3 ,06
المواد النصف مصنعة	9154	24,6	10165	25,87
التجهيزات الفلاحية	86	0,13	234	0,6
التجهيزات الصناعية	15434	41,4	15140	38,52
السلع الاستهلاكية	5036	13,37	6145	15,64
المجموع	39479	100	39297	100

المصدر: نوالي سفيان، وهاج زهير، سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص225

ما تكمن استخلاصه من الجدول هو ان الواردات الجزائرية تتميز بالتنوع حيث نجد ان التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 41,4% ثم تليها المواد النصف المصنعة ب 24.6 %، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى البرامج التنموية التي شرعت فيها الجزائر بداية من الالفية الثالثة وتنمية الهضاب العليا والسهوب، اما المواد الاستهلاكية فقد قدرت ب 15,64% من اجمالي الواردات. أي ان معظم القطاعات الاقتصادية تعاني من عجز كبير إذا ما قارناها مع الصادرات الجزائرية باستثناء قطاع الطاقة الذي يقوم بتغطية ذلك العجز.

نفسر تنوع الواردات الجزائرية بالتبعية الكبيرة للخارج، الناتجة عن ضعف القدرة الإنتاجية بالجزائر، وذلك بعدم استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في الجزائر.

الجدول26: توزيع التجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية

	الصادرات2012			**الواردات2012**	
المناطق الاقتصادية	القيمة	النسبة	المناطق الاقتصادية	القيمة	النسبة
الاتحاد الأوروبي	39797	55,37	الاتحاد الأوروبي	26333	52,27
دول خارج الاتحاد الأوروبي OCDE	20029	27,86	آسيا بدون الدول العربية	9538	18,93
آسيا بدون الدول العربية	4683	6,51	دول خارج الاتحاد الأوروبي OCDE	6160	12,23
أمريكا الجنوبية	4228	5,89	أمريكا الجنوبية	3590	7 ,13
دول المغرب العربي	2073	2,9	دول أوروبية أخرى	1652	3,28
بقية العالم	1056	1,47	بقية العالم	3103	6,16
المجموع	71866	100	المجموع	50376	100

المصدر: نوالي سفيان، وهاج زهير، سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص226

من الواضح ان التجارة الخارجية الجزائرية مرتبطة بنسبة كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي سواء من جانب الصادرات او من جانب الواردات، حيث تمثل الصادرات الجزائرية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي 55.37% في 2012 وهي

متمثلة أساس في الطاقة خاصة انبوبي الغاز الطبيعي الممنوح لكل من إيطاليا، ثم تليه دول OCDE بنسبة 27.86%، وتليها دول اسيا بدون الدول العربية بنسبة 6.51%.

و نفس الشيء بالنسبة للواردات، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي بنسبة 52.27% من اجمالي الواردات، ثم تليها دول اسيا بدون الدول العربية بنسبة 18.93% و تتدحرج دول OCDE الى المركز الثالث بنسبة 12.23% ، وهذا ما يفسر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

توزيع التجارة الخارجية.

المصدر: نوالي سفيان، وهاج زهير، سيدي أحمد كبداني، "دراسة قياسية لتطور التجارة الخارجية للجزائر للفترة 1975/ 2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم2017/04، ص227.

. أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات خارج المحروقات

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات، تقوم بتخفيض العملة او إعادة تقويمها لمل تتدخل في ظل نظام الصرف ثابت، اما عندما تتدخل في نظام سعر الصرف عائم فتعمل على تأثير على تحسين او تدهور قيمة العملة.

فالتخفيض هو تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة....) وبالتالي تجاه جميع العملات.

فهو اجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به الى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات الخاصة القوية منها قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضبط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال الى الخارج.

الجدول27: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، الأورو، الين الإسترليني (2015/2003)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدينار/الدولار	76,42	71,7	72,46	72,62	69,44	64,43	72,14	73,62	73 ,03	77,81	79,78	80,75	100,5
الدينار/الأورو	86,31	89,21	90,13	91,16	95,09	94,63	100,6	97,55	101,6	99,91	106	107,1	111,5
الدينار/اليوان	9,24	8,67	8,85	9,11	9,13	9,27	10,56	10,88	11,3	12,33	12,98	13,11	15,99
أسعار البترول	28,2	38,5	54,6	65,7	74,9	99,9	62,3	80,2	112,9	111	109,5	100	58,2

المصدر: http://www.fxtop.com/fr/historique

تميز سعر الصرف الدينار مقابل الأورو بالارتفاع المستمر، وبمعدل قدره 97.75 دينار =1 أورو، ليرتفع بوتيرة كبيرة من 2013 الى 2015 ليبلغ 1 أورو =111.46دج.

. تميز سعر صرف الدينار مقابل اليوان بالارتفاع الطفيف من سنة الى أخرى ليصل أقصاه في 2015 ب 15.99 دينار لليوان.

. فقد الدينار الجزائري عامي[50] 2014 و2015 نحو 11% من قيمته، و 25% منذ 2013 ،33 %منذ 2010الى 2016 حيث كان يقدر في سنة 2010 واحد دولار =74.52 دينار، وفي سنة 2016 اصبح 1دولار =110.89 دينار جزائري، و ذلك عبر الية تخفيض التي اتبعها بنك الجزائر في اطار سياسته النقدية.

وقد تبع هذا التخفيض ارتفاع في تكاليف المعيشة وإعادة توزيع الدخل، ولكن يكمن المشكل في ان هذا التخفيض قد يكون غير فعال لأنه قد يزيد من التضخم دون ان يحسن من وضع المدفوعات الخارجية تحسنا كافيا وهو ما سيؤدي في النهاية الى تخفيض جديد ويغرق الاقتصاد في دائرة التضخم وتخفيض الدينار.

عملية خفض الدينار لم يكن هدفها الرئيسي زيادة تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقط بل جاءت من اجل:

. محاولة ضبط ميزانية الدولة عن طريق تحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار.

. محاولة ضبط الميزان التجاري عن طريق كبح الواردات المتزايدة على أساس ان الدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتجات الأجنبية في السوق المحلي.

ولكن من بين مساوئه هو انه قد يزيد من معدل التضخم حيث بلغ هذا المعدل في سنة 2015 حوالي 4.78 % وفي نهاية 2016 حوالي 6.33% بعدما كان في 2014 يقدر ب 2.9%.

. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

. يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص اعمال وتوسيع نطاق عملها.

فمفهوم مناخ الاستثمار مركب وديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، حيث تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار على انه مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار.

. تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

[50] http://www.bank-of-algeria.dzconsulté le 31/03/2018

. حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.

. استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

. سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية الأساسية.

. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

. الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

. توفير شريك محلي من البلد المضيف.

. حرية التنقل، التصدير، توفير فرص استثمارية.

إضافة الى وجود بعض المحددات الاقتصادية الجالبة للمستثمر الأجنبي نذكر منها[51]:

1 . حجم السوق المحلية ونموها (قياس متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان)

2 . استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية.

3 . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

4 . معدل التضخم.

5 . سعر الصرف.

6 . توفير اليد العاملة .

7. توفير البنية التحتية الملائمة.

8 . توفير المناطق الحرة.

[51]بن ياني مراد، مناقر نور الدين، قارة إبراهيم،" تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2015/1980"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد05.2017 ، ص8

سجلت الجزائر تأخرا كبيرا مقترنة بدول الجوار من جهة، وبأغلب الدول العربية من جهة أخرى في مجال جلب الاستثمار. وعلى ضوء تقديرات البنك العالمي فان كافة المؤشرات لا تزال في الخانة الحمراء بداية من محيط الاعمال حيث تحتل المرتبة 153 من مجموع 189 دولة. وذلك بسبب عدم حدوث تغيرات جوهرية على الإجراءات المعمدة في الجزائر لجلب الاستثمار بكل انواعه.

واقع القطاع الفلاحي من البرنامج الخماسي (2015-2019):

يتطلب هذا البرنامج تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير، ومن بين محاور هذا البرنامج:

-المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية الناقصة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية.

- اعادة تهيئة البنية التحتية للفلاحة ومواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق توفير أحسن لعوامل ووسائل الانتاج والتيسير العقلاني.

- تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الاقليمية للإدارة.

. تقوية اليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني والوقاية من الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع اجهزة دعم ملائمة الاستثمار وتحسين الانتاجية.

. عصرنة الادارة الفلاحية وادارة الغابات والتكوين والبحث ونشر التقدم التقني.

ومن بين اهداف هذا البرنامج:

. انتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من الحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب.

. تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحة المسقية

. تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة ب 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة ب 413000 هكتار

. انشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائر في القطاع الفلاحي.

واقع القطاع الفلاحي بالجزائر:

الجدول28: الاراضي القابلة للزراعة. 20142000

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الهكتار/نسمة	0,2457	0,2400	0,2359	0,2316	0,2282	0,2256	0,2212	0,2178	0,2148	0,2113	0,2077	0,2038	0,1998	0,1955	0,1910

consulté le 31/03/2018http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ

من خلال الجدول التالي يمكن استخلاص ان نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة يتناقص من سنة الى سنة اخرى، أي ان استصلاح الاراضي لا يتماشى ووتيرة الزيادة السكانية. وهذا ما تبينه المساحة الزراعية الفعلية في الجدول الموالي:

الجدول29: نسبة الاراضي المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة (2014/2000)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الهكتار/نسمة	16,8032	16,8402	16,7335	16,7548	17,2751	17,3029	17,2903	17,2011	17,4404	17,3885	17,3713	17,3772	17,3814	17,3955	17,3952

consulté le 31/03/2018http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ

فبالرغم من ان الجزائر تمتلك مساحة شاسعة، ومناخ استراتيجي هام، ويد عاملة شابة الا ان قطاع الفلاحة الذي يعتبر اساس كل اقتصاد دولة، لا يواكب التطور والنمو الديموغرافي الذي يعيشه البلاد ومن اجل المساعدة في تنويع صادراتنا، وتقليص الفجوة بينها وبين الواردات الفلاحية، يجب اتخاذ بعض الاجراءات منها:

. التقليص من فاتورة وحجم واردات المنتجات الفلاحية والتي لا تدخل في إطار السلع ذات الاستهلاك الواسع، والتي يمكن الاستغناء عنها واستبدالها بالمنتجات المحلية.

. دعم وتشجيع الانتاج المحلي، وفتح المجال امام الاستثمار الفلاحي الخاص.

. تشجيع البحث العلمي بالقطاع الفلاحي، وعصرنة هياكله لمرافقة التطورات التكنولوجية.

. الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة في تنويع صادراتها، وتبادل الخبرات فيما بينها.

قائمة المراجـــع

المراجع:

الكتب

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر،1993
2. آلان سافاري "ثورة الجزائر"، مطابع إدارة الشؤون العامة و التوجيه المعنوي.
3. بلقاسم ميسوم "سياسة فرنسا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1950" مجلة العلوم الانسانية و المجتمع، جامعة بسكرة ، الجزائر، جوان 2013.
4. سمير صارم ، النفط العربي في الاستراتيجية الامريكية، الندوة السنوية لجمعية البحوث و الدراسات بعنوان العرب و العالم ، دمشق ،2003
5. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة السعودية،1997.
6. صالح صالحي "الاقتصاد الدولي" جامعة سطيف 2016
7. عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985 ، ديوان المطبوعات الجزائرية
8. عبد القادر سيد أحمد، الاوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982،
9. عبد اللطيف بن اشنهو " تكون التخلف في الجزائر, محاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالي في الجزائر بين عامي 1830 / 1962" 1979، الجزائر.
10. عمار بوحوش" التاريخ السياسي منذ البداية و لغاية1962" ، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1997
11. فيليب رقلة" الجزائر" مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة
12. محفوظ قداش "تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية" .ج2, دار الأمة ،الجزائر 2011
13. محفوظ قداش "جزائر الجزائريين 1830 -1954 " ، محمد المعراجي، منشورات ANEP ،2008.
14. مساعد أسامة صاحب منعم "الأوضاعالاقتصاديةالعامةللجزائرفيظلالإدارةالفرنسية1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال" ،مجلةمركزبابللدراساتالإنسانيةالمجلد4/ العدد3،
15. ناصر دادي دون و منشاوي محمد، أثار انضمام الجزائر م ع للتجارة، المحمدية ،الجزائر

المذكرات و الأطروحات

1. إلياس غقال" تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)"رسالة دكتوراه، السنة الجامعية2016-2017.
2. دحماني عبد الكريم، "تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برنامج دعم النمو الاقتصادي" ، كلية الحقوق، جامعة الشلف ،
3. سعاد مهامني ،برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة دوكتوراه، جامعة باتنة،2009
4. عبد الله بلوناس ، "الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق، و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، 2004-2004.
5. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دوكتورا ، جامعة الجزائر،2005
6. عصماني أحمد، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954 /1962 ، مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة،2001
7. ماجدة ملوخ ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الاصلاحات الراهنة،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002
8. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، المركز الجامعي، بشار.
9. نجاة مشمس،فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة،2004.

المجلات و الجرائد:

1. الامر رقم 01-04 الصادر في 2001/08/20 و المتعلق بتنظيم و تسيير و خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.
2. الامر رقم 95- 22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 1995/08/26.
3. بطاهر علي، سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة شمال افريقيا، العدد 1
4. بلقاسم ميسوم،"سياسة فرنسا الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر في الفترة 1954/1930"، مجلة الانسان والمجتمع، العدد6، جوان 2013.

5. بن ياني مراد، مناقر نور الدين، قارة إبراهيم،" تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2015/1980"، مجلة الدراسات
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010
7. البنك الدولي، التقريرالسنوي، 1987، و 1989
8. البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر، 2005
9. تربالي احمد بغداد – نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر – مجلة العلوم الإنسانية- جامعة 2 محمد حيضر– بسكرة. 2005
10. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80 / 1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.
11. الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، رقم 286،
12. د . شريف شكيب أنور ، أ.بوزيان عثمان ، الخوصصة في الجزائر دراسة و تقييم ، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية ،تلمسان،
13. د.صاولي مراد، عبد الرحمن فارس، "ترقية الصادرات خارج المحروقات و استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (2016.1980)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، 2017/09 ،
14. الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.
15. زعباط عبد الحميد"الشراكة الأورو متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، بدون سنة،.
16. شيماء مبارك،" استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد26، 2016.
17. فلنتينا جودت حسن مناع " إعلان برشلونة ... تقييم نقدي للنتائج" برنامج الدراسات الدولية ،كلية الدراسات العليا، جامعة بيزرت، سنة 2006،.
18. قصي عبد الكريم ، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011
19. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر،2006،

20. كربالي بغداد " نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية" مجلة العلوم الانسانية ، 2005،

21. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر،2005،

22. محمد مسعي ،"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث العدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة,

23. محمد مسعي،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

24. مدني بن شهرة، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، أرشيف الاقتصاد و الأعمال ، جامعة ابن خلدون ،تيارت

25. مراد مولاي حاج،" واقع و مصير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر المستقلة، جامعة وهران.

26. موسوعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

27. نادر فرجاني ، أثار أعادة الهيكلة على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية، العدد 1،1987

28. نبيل بو فليح، فعالية صناديق الثورة السيادية كأداة لتسييرمداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد92، 2010.

29. نبيل بوفليح,"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 20102000 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 12، ديسمبر 2012،جامعة الشلف،

30. نوالي سفيان، وهاج زهير، سيدي أحمد كبداني، "دراسة قياسية لتطور التجارة الخارجية للجزائر للفترة 1975/ 2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم2017/04

31. بولرباح غريب " العوامل المحفزة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، 2012

المواقع الالكترونية

1. http://www.anp.org/ar/hizb-Francaara/hizbeFranca6.html consulté le 17/04/2017
2. www.worldbank.ogr
3. www.bank-of6algeria.dz
4. www.imf.org
5. www.ons.dz
6. www.reecap27.jimdo.dz

7. www.sndl.cerist.dz
8. http://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm
9. http://www.fxtop.com/fr/historique
10. http://ufmsecretariat.org/fr/who-we-are/,vu le24/03/2018.
11. www.opec.org
12. www.eco-algéria.com/content/2018 consulté le 29/03/2018
13. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
14. http://aljazairalyoum.com/اجتماع-أوبك-بالجزائر-وأسعار-النفط consulté le 29/03/2018
15. http://data.albankaldawli.org/indicator/
16. http://www.ouargla30.com/t14097 consulté le 17/01/2018
17. http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ consulté 31/03/2018
18. www.cg.gov.dz/psre
19. http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd

المراجع باللغة الأجنبية:

1. 2001/1 (no 14), p. 27-50.
2. Abdelatif Benachenhou**,**planification et développementen Algérie 1962 - 1980, ened , 1980
3. Abderrahmane Mebtoul, propos contradictoire sur le placement des réserves de changes de l'algérie, le cotidien de l'économie,29-03-2010
4. Arslan Chikhaoui, « L'Algérie dans l'ombre de la récession mondiale », *Maghreb* -
5. BenbouzianeMohamme et Adouka Lakhdar, mésalignement du taux de change réel du dinar algérien, journal of finance économique, N 49, 2010
6. BoutouKassim, L'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé, politique étrangère, 2009
7. *Commentaire* 2015/3 (Numéro 151), p. 499-506.
8. DOI 10.3917/comm.151.0499
9. DOI 10.3917/machr.200.0015
10. DOI 10.3917/med.162.0131
11. DOI 10.3917/pe.153.0017
12. DOI 10.3917/sn.014.0027
13. en Algérie », *Mondes en développement* 2013/2 (n° 162), p. 131-146.
14. Hamid Temmar, stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, OPU , Alger, 1983
15. Julien Rocherieux, « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », *Sud/Nord*

16. M.E.Bensaid, Economie de développementde l'Algérie, 1962-1978, OPU, 1982
17. *Machrek* 2009/2 (N° 200), p. 15-20.
18. Mahrez Hadj said, L'industrie algérienne : crise et tentative d'ajustement, paris, 1996
19. Mansouria Mokhefi, « Algérie : défis intérieurs, menaces extérieures »,
20. Mihoub Mezouaghi, « L'économie algérienne : chronique d'une crise permanente »,
21. Nacira Boukhezer-Hammiche, « Libéralisation financière et effet sur l'investissement
22. *Politique étrangère* 2015/3 (Automne), p. 17-29.